الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's democratic republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of higher education and scientific research
جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج
University Of Mohamed Al-Bashir Al-Ibrahimi - BBA
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في الحقوق

تخصص: قانون أعمال

الموسومة بـ:

دور الرقمنة في مكافحة الفساد الاداري

إعداد الطالب (الطالبين):

دراج صهيب

قاسمي عبد السلام

نوقشت وأجيزت يوم: 04-06-2025

أمام لجنة المناقشة

صحراوي شهرزاد	أستاذ محاضر قسم أ	رئيسا
بلقمري ناهد	أستاذ محاضر قسم أ	مشرفا ومقررا
طاجين نسيمة	أستاذ محاضر قسم ب	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2025

*ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 2021 ماي 27

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(الطالب الأول)

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): قاسمي عبد السلام الصفة: طالب، أستاذ، باحث: طالب

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 117999377 والصادرة بتاريخ 2020/06/18

المسجل(ة) بكلية / معهد: كلية العلوم السياسية قسم: القانون الخاص

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: دور المؤسسة في مكافحة الفساد الإداري

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

شوهد لأجل التصديق

السيد: المعني

بطاقة التعريف الوطنية رقم:

بتاريخ:

التاريخ: 2025.05.27

2025 ماي 28

توقيع المعني (ة)

رئيس المجلس الشعبي البلدي وبتفويض منه

ضابط الحالة المدنية

حروف ذهبي

* ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 2020 - 12 - 27 .....

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(الطالب الثاني)

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة) دراج صهيب ..... الصفة: طالب. دكتوراه. باحث طالب .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 40690717 2 والصادرة بتاريخ 12-09-2023 .

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية قسم القانون الخاص .

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: دور الأمم المتحدة في مكافحة الفساد الإداري .....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2025

توقيع المعني (ة)

مصادقة على إمضاء
السيد(ة):
إبطاقة رقم:
سلمت من:
رئيس المجلس الشعبي البلدي
ع/رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه
العون المفوض
فاروق

بـــــسم الله الرحمـــن الرحيـم

والصلاة والسلام على اشرف المرسلين، نشكر الله عز وجل الذي وفقنا لانجاز هذا العمل المتواضع، نتوجه بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة "بلقمري ناهد" لما بذلته من جهد كبير خلال مراحل انجاز هذا العمل الذي نعتبره شرفا وتكريما لنا، فلم تبخل علينا بإرشاداتها ونصائحها السديدة واقتراحاتها الجدية للوصول إلى بحث أكاديمي جيد فبارك الله فيها وجزاها الله عنا كل خير.

إهــداء

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده أما بعد الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبفضله تتحقق الغايات

اهدي هذا العمل المتواضع إلى من وقفوا بجانبي في لحظة من إعداد هذا العمل.

إلى "أمي" و"أبي" حفظهما الله وأطال في أعمارهما.

إلى إخوتي "وليد" "صالح" "هيثم" و"لقمان" صغير البيت.

إلى أصدقائي كل باسمه.

إلى من سقاني العلم والمعرفة "أساتذتي الأفاضل".

اهدي إليكم ثمرة جهدي وبحثي راجيا من الله أن ينال رضاكم

وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

قاسمي عبد السلام

إهـــــداء

ما سلكنا البدايات إلا بتيسيره، وما بلغنا النهايات إلا بتوفيقه ،وما حققنا الغايات إلا بفضله

فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

اهدي تخرجي هذا

إلى من جعل الجنة تحت أقدامها وسهلت لي الشدائد بدعائها ،إلى الإنسانة العظيمة التي طالما تمنت أن تقر عينها بيوم كهذا "أمي الغالية".

إلى النور الذي أنار دربي والسراج الذي لا ينطفئ نوره بقلبي سندي الأكبر في هذه الحياة "أبي العزيز"

إلى إخوتي "شهاب الدين" و"بهاء الدين " حفظكما الله ورعاكما.

إلى رفيق دربي وصديقي العزيز "نصر الدين بلفردي"

إلى كل من ساندني ولو بكلمة طيبة كل" باسمه وجميل وسمه"

راجيا من المولى عز وجل أن أكون عند حسن ظنكم وان ينال عملي هذا إعجابكم وتقديركم

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

دراج صهيب

قائمة المختصرات

الاختصار / الرمز	الدلالة
ط	طبعة
د/ ط	دون طبعة
و م أ	الولايات المتحدة الأمريكية
د س ن	دون سنة نشر
ج ر	الجريدة الرسمية
ج ج د ش	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مقدمـــــة

إن الثروة الحقيقية في عالم الإدارة هي إدخال تكنولوجيا المعلومات في تسيير الإدارات مفادها للانتقال من الخدمات و أعمال الإدارة التقليدية إلى خدمات و أعمال إلكترونية تسعى إلى حماية المرافق الإدارية و تحقيق استخدام أمثل و أسرع للخدمات بدقة عالية من خلال رقمنة كل القطاعات في كل الإدارات من أجل تسهيل الإجراءات الإدارية و تمكين الإدارات من التخطيط بكفاءة في وقت قصير و تكلفة اقل و جهد بسيط للاستفادة من متطلبات العمل.

أصبح إصلاح الإدارة العمومية من اجل مجابهة التغيرات الدولية وقوانين المنافسة العالمية هدفا و غاية تسعى الحكومة الجزائرية للوصول إليها ، و هذا في ظل انتشار الثورة التكنولوجية في كل المجالات و القطاعات، و تواجهها تحديات أمام زيادة متطلبات الأشخاص اقتصاديا و إداريا ، و انتشار استخدام الرقمنة على أوسع نطاق .

بحيث أن سعي الجزائر إلى التحديث و الاندماج من خلال إداراتها و مؤسساتها عن طريق إشراف إستراتيجي للخروج بقرار للتقليل من الصعوبات والمتاعب، من خلال التحول إلى إدارة عصرية و رقمية و التطلع إلى أنظمة إدارية إلكترونية ، و يظهر ذلك في مشروع الجزائر الالكترونية سنة 2013 ، و الذي يجسد مخطط إدارة رقمية متكاملة تهدف إلى بناء مجتمع معلوماتي و تحديث الإدارة و رقمنتها ، بالإضافة إلى التقليل من البيروقراطية ما ينعكس إيجابا على تقديم أفضل للخدمات .

إلا أنه في الآونة الأخيرة يشهد العالم بروزا و انتشارا واسعا لكثير من الظواهر السلبية التي تتناقض مع مبادئ المجتمع و أخلاقياته ، لعل من أبرزها ظاهرة الفساد الإداري ، بحيث امتدت هذه الظاهرة إلى مدى بعيد ، فلم تسلم منها أي دولة في العالم ، وقد ارتبط وجود هذه الظاهرة بالوجود الإنساني عبر العصُور ، وهي ظاهرة قديمة بقدم الوجود البشري على الأرض ، لكنها استفحلت في الآونة الأخيرة.

ازدادت وتيرة انتشار الفساد في الدول النامية لكونها بيئة ملائمة لتفشيه، حيث تغيب فيها ممارسات الحكم الديمقراطي ومتطلباته من رقابة مستمرة وشفافية على عمل الأجهزة الإدارية وتفتقر إلى التوازن إلى متطلبات الحياة ودخل الأفراد ،مما يدفع الكثير من الأفراد إلى اللجوء لوسائل غير قانونية لتحقيق مكاسب مادية .

ومن هنا تطرح اشكاليتنا الرئيسية :

مالدور الذي تؤديه الرقمنة في مكافحة الفساد الإداري في ظل غياب الأطر القانونية المنظمة لها في الجزائر؟

و تكتسي هذه الدراسة أهمية كونها تتناول موضوعا يتعلق بالرقمنة ودورها في مكافحة الفساد الإداري خاصة وأنها عرفت انتشارا في مختلف الإدارات، والدور الفعال الذي تؤديه في التحول من إدارة تقليدية إلى إدارة عصرية خاصة وأنها أصبحت خيارا استراتيجيا لمواكبة التطورات المتسارعة في مجال التكنولوجيا،حيث تتطلب التحديات الحديثة تبني أساليب رقمية في إدارة المؤسسات، مما يجعل تحديثها ضرورة حتمية تكسب هذا الموضوع بعدا عالميا باعتباره جزءا من منظومة التطور التكنولوجي المستمر.

وتهدف دراستنا هذه إلى :

- توضيح مفهوم الرقمنة ومتطلبات تطبيقها في الإدارة الجزائرية .
- الوقوف على مدى فاعلية الرقمنة كوسيلة لتطوير الإدارة ومواكبتها لتكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- شرح مفهوم الفساد الإداري وتحديد أنواعه وتبيان أسبابه.
- التعرف على الدور الذي تؤديه الرقمنة كآلية لمكافحة الفساد على مستوى الادارات
- أسباب ذاتية: وهي اهتمامنا الشخصي بموضوع الرقمنة كوسيلة فعالة لمكافحة الفساد كونها ركيزة أساسية في تحسين أداء الإدارة وتطويرها، بالإضافة إلى قناعتنا بأن

الرقمنة تمثل الخيار الأمثل لمكافحة الفساد الإداري وتحديث الإدارة لمواكبة التقدم التكنولوجي الحاصل في العالم وهو ما نشهده في تجارب الدول المتقدمة .

- أسباب موضوعية: تتجسد في القيمة العلمية البارزة لموضوع الرقمنة ودورها في مكافحة الفساد الإداري، وما يطرحه من إشكالات على المستوى الأكاديمي والقانوني، مما يحفز الباحثين على التعمق في دراسته وتوسيع آفاقه البحثية في المجال النظري والتطبيقي.

وبالنسبة للدراسات السابقة فهناك مجموعة من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع من مختلف جوانبه وهذا في حدود اطلاعنا على التراث النظري، ويمكن ذكر بعضها فيما يلي:

دراسة فاتح بورغداد بعنوان : دور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري في إدارة الجزائر وهي مذكرة ماستر، تخصص علوم سياسية و علاقات دولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2021 .

- انطلق الباحث من إشكالية بعنوان : إلى أي مدى ساهمت الرقمنة كأداة حديثة للحد من الفساد الإداري في و م أ و الجزائر، و ما أوجه التشابه و الاختلاف في فعالية هذه الأدوات في ظل اختلاف السياقات السياسية والإدارية ؟
- و هدفت دراسته إلى توضيح الدور الذي تلعبه الرقمنة كآلية حديثة للحوكمة في مواجهة الفساد الإداري .

و توصل إلى أن للرقمنة فاعلية في الحد من الفساد الإداري .

- دراسة بن زيطة عبد الفتاح، ناصري تقي الدين، الرقمنة كآلية لمكافحة الفساد الإداري، تخصص قانون إداري، جامعة غرداية، 2023-2024.
- انطلق الباحثين من الإشكالية التالية: ما هو دو الرقمنة في مكافحة الفساد؟
- توصلا الى أن:

ساهمت الرقمنة نوعا ما في الحد من التعقيدات التي سببها الفساد الإداري، من بيروقراطية ورشوة، وغيرها، كما أن استخدام مختلف الوسائل التكنولوجية الحديثة في الأعمال الإدارية ساعد على زيادة فعالية تقديم مختلف الخدمات وتحقيق نوع من التنمية والإصلاح على المستوى الإداري.

-دراسة بوسعيود باديس بعنوان مؤسسة مكافحة الفساد في الجزائر1999- 2012 ، وهي رسالة ماجيستسر بكلية الحقوق و العلوم السياسية تخصص حقوق جامعة مولود معمري ، تيزي وزو، الجزائر.

- انطلق الباحث من إشكالية بعنوان : ما دور مؤسسة مكافحة الفساد في الجزائر في الحد من الفساد ؟

- هدفت دراسته إلى تحليل دور مؤسسة مكافحة الفساد و فهم كيفية عمل هذه المؤسسة و تقييم مدى نجاحها و التعرف على التحديات التي تواجهها .

- و توصل الباحث إلى : أن المؤسسة تلعب دورا هاما في مكافحة الفساد في الجزائر .

وتتفق دراستنا مع هذه الدراسات في كونها تطرقت إلى الرقمنة ومكافحة الفساد في شقه المفاهيمي واختلفت معها، كون دراستنا ركزت على الرقمنة في شقها القانوني أيضا، وكذا دورها في الحد من الفساد الاداري ، خاصة في ظل قلة الدراسات المعمقة والمتخصصة في هذا الموضوع .

وللاجابة على اشكالياتنا تم اتباع المنهج الوصفي من جانب التطرق إلى الرقمنة ،خصائصها،أهدافها ومتطلبات تطبيقها، كذلك الأمر بالنسبة الفساد الإداري الذي تناولنا فيه أيضا مفهومه ،أنواعه ثم معرفة أهم الأسباب المؤدية له، بالإضافة إلى تحليل النصوص القانونية والتعمق في أساليب مكافحة الفساد بدءًا بالخدمات الالكترونية ثم التوقيع الالكتروني مرورا بالرقابة الالكترونية.

و قسمنا الدراسة إلى فصلين حيث تمحور الفصل الأول حول الإطار المفاهيميللرقمنة والفساد الإداري، حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية الرقمنة،أما بالنسبة للمبحث الثاني فتضمن ماهية الفساد الإداري

اما الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه إلى مساهمات الرقمنة في مكافحة الفساد الإداري،هو بدوره قسمناه إلى مبحثين، المبحث الأول بعنوان الخدمات الالكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري، اما بالنسبة للمبحث الثاني فقد تمحور حول التوقيع والرقابة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري .

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للرقمنة والفساد الإداري

سنتناول في فصل هذه الدراسة الإطار المفاهيمي و الجانب النظري لكل من الرقمنة و المحطات التي مرت بها إضافة إلى أساسيات حولها ثم متطلبات تطبيقها باعتبارها ضرورة حتمية في الإدارة ، كذلك نفس الأمر بالنسبة للفساد الإداري الذي اصبح هاجسا يخيف معظم الدول و الذي له علاقة مباشرة مع الرقمنة و سنحاول التعرف على أنواعه و الأسباب المؤدية له مرورا بآليات مكافحته .

المبحث الأول: ماهية الرقمنة

بدأت عملية الرقمنة تتسلل تدريجياً إلى بعض القطاعات في منتصف القرن العشرين، ثم أصبحت أكثر وضوحاً بعد ظهور الإنترنت في التسعينات. وقد تعززت هذه الظاهرة مؤخراً مع بروز مفهوم البيانات الضخمة، حيث اكتسبت الرقمنة مكانة بارزة في معظم مجالات الحياة، بما في ذلك المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: مفهوم الرقمنة

الفرع الأول :تعريف الرقمنة

هناك العديد من التعاريف التي تطرقت إلى الرقمنة سواء من الناحية اللغوية أو الاصطلاحية ويمكن التطرق إلى بعضها:

1- لغة :

تشير مادة "رقم" في المعاجم اللغوية العربية إلى مجموعة من المعاني، أبرزها التعجيم والتبيين والكتابة والقلم والخط. ويشير ابن منظور إلى أن "الرقم والترقيم يعكسان تعجيم الكتاب، حيث يُعبر عن رقم الكتاب بأنه يُرقم بطريقة أعجمية، ويُبين معناه. ويُشار إلى الكتاب المرقوم بأنه الكتاب الذي تم توضيح حروفه بواسطة علامات التنقيط[1]. كما يُفهم من قوله تعالى "كتاب مرقوم[2]" أنه كتاب مكتوب، ويُعتبر القلم مرقماً. بالإضافة إلى ذلك،

[1] احمد فرج، الرقمنة داخل مؤسسات ام خارجها ، المملكة المتحدة : جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، العدد 4 ، 2009 ، ص 11.

[2] سورة المطففين الآية 20 .

يُستخدم مصطلح الرقم للإشارة إلى الكتابة والختم، بينما يُعبر عن الرقم كنوع من المخطوطات المزخرفة، حيث يُرقم الثوب بطريقة معينة ويحدد برموزه.

2- اصطلاحا :

ظهرت مفاهيم جديدة تتعلق بمصطلح الرقمنة، وذلك وفقاً للسياق الذي يُستخدم فيه. حيث يُنظر إلى الرقمنة، وفقاً لـ "تيريكواني"، على أنها عملية تحويل مصادر المعلومات بمختلف أشكالها، مثل الكتب والدوريات والتسجيلات الصوتية والصور المتحركة، إلى صيغة قابلة للقراءة بواسطة تقنيات الحاسبات الآلية من خلال النظام الثنائي (البتات BITS)، الذي يُعتبر الوحدة الأساسية للمعلومات في النظام المعلوماتي. تعتمد هذه العملية على الحاسبات الآلية وتحويل المجموعات إلى مجموعة من المعلومات الآلية التي تُعرف بالرقمنة، ويتم تنفيذها بفضل استخدام مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة.

تعرف "شارلوت بيرسي" الرقمنة بأنها منهجية تتيح تحويل البيانات والمعلومات من النظام التناظري إلى النظام الرقمي.

وفي هذا السياق، يقدم "دوج هودجس" مفهوماً آخر يعتبر الرقمنة عملية أو إجراء يهدف إلى تحويل المحتوى الفكري الموجود على وسائط التخزين الفيزيائية التقليدية، مثل المقالات والدوريات والكتب والمخطوطات والخرائط، إلى شكل رقمي. وبالتالي، يمكن اعتبار الرقمنة عملية تحويل البيانات إلى صيغة رقمية، مما يتيح معالجتها بواسطة الحاسوب الإلكتروني[3].

الفرع الثاني: تمييز الرقمنة عن المصطلحات المشابهة لها

أولا: الرقمنة والإدارة الالكترونية

عُرفت الإدارة الالكترونية من عدة زوايا إلا أن هذه التعاريف كلها اتفقت على أنها تعتمد على استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مجال تسيير وتقديم الخدمات العمومية في أفضل صورة.

[3]سعيد يقطين، من النص إلى النص مدخل إلى جماليات الإبداع التفاعلي، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت ، د.س.ن، ص9.

ومن بين تلك التعاريف على سبيل المثال لا الحصر، نجد الأستاذ "عبد الفتاح بيومي حجازي" يعرف الحكومة الإلكترونية بذات معنى الإدارة الالكترونية بأنها: "تطبيق تكنولوجيا المعلومات في تقديم الخدمات العامة من خلال وسائل الاتصال الحديثة كالانترنت بهدف توصيل الخدمات للمواطن أو العميل أو زيادة التأثير الإيجابي على مجتمع الأعمال وجعل الحكومة تعمل بكفاءة وفاعلية عاليتين كما عرف" دافيد "وآخرون David et Al الحكومة الإلكترونية بأنها "استخدام تكنولوجيا المعلومات بصفة عامة والتجارة الالكترونية بصفة خاصة لإمداد المواطنين والمنظمات بالمداخل الملائمة للمعلومات والخدمات الحكومية، وتقديم الخدمات العامة للمواطنين ومنظمات الأعمال والموردين وكل من يعمل في القطاع الحكومي، كما أنها طريقة أكثر كفاءة وفاعلية لإدارة المعاملات التجارية مع المواطنين ومنظمات الأعمال وحتى مع المنظمات الحكومية ذاتها وما يلاحظ في التعريفات أعلاه ان هناك اتفاق تام على أن الوسيلة المستعملة في الإدارة الإلكترونية هي تكنولوجيا الاعلام والاتصال بهدف تحسين وترقية الخدمة العامة.

نرى أن الإدارة الإلكترونية هي: "استعمال المرفق العام لتكنولوجيات الإعلام والاتصال للربط بين هيئاته والمرتفقين وتعزيز ثقتهم به، وتلبية احتياجاهم من خلال تبسيط الإجراءات وتحسين القرارات وانجاز المعاملات في إطار من الشفافية، والرفع من مستوى الأداء، بأقل تكلفة وجهد ووقت".

أما عملية الرقمنة فيقصد بها الرقمنة في مؤسسات المعلومات عملية تحويل مصادر المعلومات من شكلها التقليدي إلى الشكل الرقمي، ويتم هذا الإجراء بهدف توفير أكبر قدر من مصادر المعلومات المناسبة للمستفيدين. وهي تساهم في حفظ مصادر المعلومات لمدة أطول وكذلك إيصالها إلى أكبر قدر ممكن من المستفيدين في العالم.

يستنتج من هذا التعريف أن عملية الرقمنة تتم عبر مراحل هي:

– تحويل مصادر المعلومات من شكلها التقليدي إلى شكل رقمي، كأن نقوم بتحويل الملفات الخاصة بالمسار المهني للموظف في الشكل الورقي إلى ملف إلكتروني باستعمال الماسح الالكتروني ثم تخزينه في جهاز الكمبيوتر، أو في السحابة الرقمية.

–ثم يتم ربط الهيئات الإدارية بواسطة الانترنت وإتاحة المجال لكل جهة حسب اختصاصها في إمكانية اطلاعها على ملف أي موظف إن استدعى الأمر لذلك.

يرى "تيري كاني" Terry Kanny :" أن الرقمنة هي عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها (كتب، دوريات، صور، تسجيلات صوتية...) إلى شكل مقروء آليا بواسطة استخدام الحاسب الآلي عبر النظام الرقمي الثنائي Bits والذي يعد وحدة المعلومات الأساسية لنظام معلومات آلي قائم على استخدام الحاسبات الآلية، وتحويل المعلومات إلى مجموعة من الأرقام الثنائية، يمكن أن يطلق عليها "الرقمنة"، ويتم القيام بهذه العملية باستخدام مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة ما يستنتج هو أن عملية الرقمنة هي اللبنة الأولى الواجب القيام بها لبناء نظام الإدارة الإلكترونية[4]، فلا يمكن تصور قيام هذه الأخيرة دون أن نعمل على رقمنة كل الأعمال المادية والقانونية للجهات الإدارية على جميع المستويات الدنيا والعليا للإدارة العامة..

عملية الرقمنة هي نتيجة حتمية للتطور التكنولوجي الذي عرفته تكنولوجيا الإعلام والاتصال في العالم، وليست بحاجة لإثبات، كما أن تحقيق إدارة إلكترونية لا يكون إلا من خلال الاعتماد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال، حيث أثبت قدرتها على التغيير

والتطوير ورفع مستوى الفرد والمجتمع معا، فالعلاقة بين الرقمنة والإدارة الالكترونية كعلاقة الروح بجسد الإنسان[5].

ثانيا: الرقمنة والتحول الرقمي

1-**الرقمنة:** تعرف الرقمنة بأنها عملية تحويل العناصر المادية أو التناظرية في العمليات وتدفقات العمل إلى تنسيقات رقمية، الهدف الأساسي من هذه العملية هو تمكين أنظمة الكمبيوتر من استخدام هذه البيانات الرقمية، على سبيل المثال يمكن تحويل النماذج الورقية التي يملؤها العمال إلى نماذج رقمية تملأ عبر الإنترنت، مما يسمح باستخدام البيانات الناتجة في التحليلات والذكاء في مجال الأعمال حيث تشمل مبادرات الرقمنة ما يلي:

[4] نصيرة ربيع، "حتمية الرقمنة كالية لتطبيق الإدارة الالكترونية في الجزائر"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي أحمد أولحاج، البويرة، المجلد 6، العدد 3، جانفي 2022، ص ص 1033-1034.

[5] المرجع السابق ص 1035.

- إتاحة الأنظمة لتكون عبر الإنترنت.
- تحديث الأنظمة التقليدية.
- تطوير العمليات الورقية أو اليدوية.

2_التحول الرقمي: بالرغم من أن الرقمنة تعد خطوة أولى في رحلة التحول الرقمي، إلا أن التحول الرقمي يتجاوز ذلك ليشمل نطاقا أوسع بكثير. فهو يشير إلى عملية تغيير شاملة تؤثر على الثقافة التنظيمية للمؤسسة، حيث يتم دمج التكنولوجيا الرقمية في جميع جوانب الأعمال والخدمات. بحيث يهدف التحول الرقمي إلى إحداث تحول جذري في كيفية العمل وتقديم الخدمات، مما يعزز الابتكار والكفاءة ويعيد تشكيل العمليات والنماذج التشغيلية بشكل عام.

_3العلاقة بين الرقمنة والتحول الرقمي

تعتبر الرقمنة الأساس الذي يبنى عليه التحول الرقمي، حيث توفر البيانات الرقمية والبنية التحتية اللازمة، فبينما تركز هذه الأخيرة على الجانب التقني، يتطلب التحول الرقمي تغييرات جوهرية في الثقافة المؤسسية واستراتيجيات العمل لتحقيق أقصى استفادة من التكنولوجيا الرقمية.[6] – بتصرف –

المطلب الثاني: أساسيات حول الرقمنة

الفرع الأول: خصائص الرقمنة

تتميز الرقمنة عن غيرها من التكنولوجيات بخصائص فريدة، نذكر منها ما يلي:

- تقليص الوقت: تتيح التكنولوجيا إمكانية جعل جميع المواقع متقاربة إلكترونياً، مما يسهم في تسريع العمليات.
- تقليص المكان: توفر وسائل التخزين القدرة على استيعاب كميات هائلة من المعلومات المخزنة، مما يسهل الوصول إليها بسهولة ويسر.

[6] فاطمة الزهراء بن أحمد ، نادية بن أحمد ، "التحول الرقمي في الجزائر الواقع و التحديات "، المجلة الجزائرية للمالية العامة ،جامعة تلمسان ، الجزائر ، العدد 1 ، 2025 ص ص 503 . 504 -

- اقتسام المهام الفكرية مع الآلة: يساهم التفاعل والحوار بين الباحث ونظام الذكاء الاصطناعي في تعزيز المعرفة وتطوير مهارات المستخدمين، مما يعزز الشمولية والتحكم في عمليات الإنتاج.

- تكوين شبكات الاتصال: تتكامل مجموعة الأجهزة المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات لتشكيل شبكات اتصال، مما يزيد من تدفق المعلومات بين المستخدمين والصناعيين ومنتجي الآلات، ويسمح بتبادل المعلومات مع الأنشطة الأخرى[7].

- التفاعلية: يمكن للمستخدم أن يكون مستقبلاً ومرسلاً في الوقت ذاته، حيث يستطيع المشاركون في عملية الاتصال تبادل الأدوار، مما يخلق نوعاً من التفاعل بين الأنشطة.

- اللاتزامنية: تعني إمكانية استقبال الرسائل في أي وقت يناسب المستخدم، حيث لا يُطلب من المشاركين استخدام النظام في نفس الوقت.

- اللامركزية: تشير إلى استقلالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث يتمتع الإنترنت باستمرارية عمله في جميع الظروف، ولا يمكن لأي جهة تعطيله.

- قابلية التوصيل: تعني إمكانية الربط بين الأجهزة الاتصالية المختلفة بغض النظر عن الشركة أو البلد الذي تم فيه التصنيع، على مستوى العالم.

- قابلية التحرك والحركية: يمكن للمستخدم الاستفادة من خدمات التكنولوجيا أثناء تنقلاته، من أي مكان عبر وسائل اتصال متعددة مثل الحواسيب المحمولة والهواتف النقالة.

- قابلية التحويل: تشير إلى إمكانية نقل المعلومات من وسيط إلى آخر، مثل تحويل الرسالة الصوتية إلى نص مكتوب.

- اللاجماهريّة: تعني إمكانية توجيه الرسالة الاتصالية إلى فرد أو مجموعة معينة بدلاً من توجيهها إلى جمهور واسع، مما يتيح التحكم في الرسالة بحيث تصل مباشرة من المنتج إلى المستهلك.

---

[7] جيهان رزاق ، دور الرقمنة و انعكاساتها على الإدارة المحلية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر،2022 2023، ص 14 .

- الشيوع والانتشار: تعكس قدرة الشبكة على التوسع لتشمل مساحات غير محدودة من العالم، مما يعزز قوتها من خلال هذا الانتشار المنهجي[8].

- العالمية والكونية: تشير إلى البيئة التي تنشط فيها هذه التكنولوجيا، حيث تأخذ المعلومات مسارات متنوعة ومعقدة تنتشر عبر مختلف مناطق العالم، مما يسمح بتدفق رأس المال إلكترونياً.

الفرع الثاني : مبادئ الرقمنة

يرتكز مفهوم الرقمنة على العديد من المبادئ والتي سيتم تناولها في الآتي:

1- تقديم أفضل الخدمات للمواطنين:

يتطلب الاهتمام بخدمة المواطن إنشاء بيئة عمل تتميز بتنوع المهارات والكفاءات المؤهلة مهنياً لاستخدام التكنولوجيا الحديثة، مما يتيح التعرف على كل مشكلة يتم تشخيصها. كما يُعد من الضروري توفر المعلومات المتعلقة بجوهر الموضوع، وإجراء تحليلات دقيقة وصادقة للبيانات المتاحة، مع تحديد نقاط القوة والضعف واستخلاص النتائج، واقتراح الحلول المناسبة لكل مشكلة.

2-التركيز على النتائج:

يعني مبدأ التركيز على النتائج أن عمل الرقمنة يجب أن يركز على تحويل الأفكار إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع. كما أن الأهمية تكمن في صحة العملية الإلكترونية وظهور نتائجها في الواقع، بالإضافة إلى توفير خدمة مستمرة على مدار الساعة، مثل دفع الفواتير عبر بطاقات الائتمان دون الحاجة للذهاب إلى مراكز الهاتف أو الغاز لتسديد الرسوم والفواتير المطلوبة[9].

3-سهولة الاستخدام والإتاحة للجميع:

---

[8]- المرجع نفسه، ص 15.

[9]عبد الكريم عاشور، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة في و م أ والجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجيستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2019، ص ص15 -16.

تشير هذه النقطة إلى ضرورة إتاحة تقنيات الحكومة الإلكترونية لجميع الأفراد في كل مكان، بما في ذلك المنازل، وأماكن العمل، والمدارس، والمكتبات، لتمكين كل مواطن من التواصل مع الإدارات العامة.

4-خفض التكاليف:

يعني ذلك أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وتعدد المنافسين في تقديم الخدمات بأسعار معقولة يؤدي إلى تقليل التكاليف.

5-التغيير المستمر:

يُعتبر التغيير المستمر أحد المبادئ الأساسية في الرقمنة، حيث تسعى إلى رفع مستوى الأداء والخدمات وتحسينها. يتعين على الإدارة تعديل وتنظيم المرافق العامة في أي وقت وبكل الوسائل التي تتماشى مع التقنيات الحديثة، دون أن يكون لأحد الحق في الاعتراض على هذا التغيير، بشرط ألا تتأثر حقوق المستفيدين من الرقمنة أو تنقص بسبب التغيرات الطارئة في الإدارة التقليدية[10] .

الفرع الثالث: أهداف الرقمنة

أهداف الرقمنة: أهداف الرقمنة متعددة وكثيرة، وزعها العلماء على مستويات كما يلي:

- الحفظ: حيث أن الوسائط الرقمية تعتبر أقل عرضة للتلف والضرر مقارنة بالوسائط الورقية المعرضة لعدة أخطار.

[10]- المرجع نفسه، ص ص21-22.

- الربح المادي: من خلال بيع المنتج الرقمي على أقراص مليزرة أو إتاحته على شبكة، ولا يقصد بالربح هنا الاتجار بقدر ما هو الحصول على عائد مادي يغطي هامش من التكلفة لضمان استمرار العمليات[11].
- التخزين:بالنسبة للتخزين فإن قرصا مضغوطا يمكنه تخزين ألاف الصفحات، إذن الرقمنة توفر علينا الكثير من المساحات.
- سرعة الاسترجاع وسهولة الاستخدام: تتميز الأنظمة الرقمية بسرعة كبيرة في الاسترجاع، لأنه عندما تحول المواد المكتبية والوثائقية إلى الشكل الرقمي يمكن للشخص استرجاعها في ثوان بدلا من عدة دقائق.
- الأقسام: من خلال الشبكات وخصوصا شبكات الانترنت تسمح الرقمنة بالإطلاع على نفس الوثيقة من قبل ملفات الأشخاص في نفس الوقت.

المطلب الثالث: متطلبات تطبيق الرقمنة

إن تطبيق الرقمنة ، شأنه شأن أي مشروع يتطلب جملة من المتطلبات التي تتكامل فيما بينها لتشكل نظام تنموية الرقمنة ، حيث لا يمكن تطبيقها إلا إذا توافرت جميع المتطلبات التالية:

الفرع الأول: المتطلبات القانونية والتشريعية

يتطلب تنفيذ الرقمنة وضع التشريعات القانونية اللازمة قبل بدء التطبيق، من خلال تحديد الإطار القانوني الذي يسهم في تحقيق التحول الإلكتروني. كما يستلزم الأمر معالجة النواقص والفراغات القانونية التي قد تظهر في أي مرحلة من مراحل التحول، بعد الانتهاء

[11] رميصاء لكحل وقريدة شيماء ، **دور الرقمنة في تحسين أداء الخدمة العمومية** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، في ميدان:العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح–ورقلة–الجزائر، 2022 – 2023 ص 22 .

من التطبيق، ينبغي وضع قواعد قانونية تتمثل في مشروعية الأعمال الإلكترونية[12] و إصدار تشريعات أو قرارات وزارية تهدف إلى تحديد ما هو مباح ، إضافة إلى شرعنة الجرائم الإلكترونية والعقوبات المرتبطة بها، إن التشريعات التي تستند إلى وجود غطاء قانوني للأفعال المشينة الناتجة عن الاستخدام غير السليم للتقنيات الحديثة تفرض على الجهات الحكومية الانتقال إلى الرقمنة ، كما تتضمن هذه التشريعات تجريم انتهاك التوقيع الإلكتروني وضمان سرية المعلومات وحمايتها حفاظا على خصوصية الحياة الشخصية [13] ضمان حقوق الأطراف المعنية في مجال العمل الالكتروني ، توفير الحق للمواطنين في الوصول الى المعاملات الإدارية والخدمات العامة عبر الوسائل الإلكترونية، تمكين المواطنين من تقديم التصاريح المالية والتجارية الكترونيا وفقا للشروط التعاقدية المحددة ، إضفاء الشرعية على عملية البيع والشراء في النظام الإلكتروني ولا سيما في مجال التجارة الإلكترونية[14].

الفرع الثاني: المتطلبات الإدارية و الأمنية

يتطلب نجاح تنفيذ إستراتيجية الرقمنة إجراء تغييرات تنظيمية جذرية على الهياكل الإدارية داخل المؤسسات الحكومية حيث إن الأساليب التقليدية للإدارة لا تتلائم مع التطبيقات الإلكترونية التي تتطلب في جميع الأحوال مرونة وسرعة في اتخاذ القرارات وهذا يتعارض مع واقع تحول الإدارة تماما عن الوظائف الإدارية والرقابية.

تتمثل متطلبات الإدارية والأمنية التي ينبغي مراعاتها عند تطبيق الرقمنة في النقاط التالية:

[12]عبد الكريم عاشور ، المرجع السابق ، ص24.

[13]فاتح بورغداد، دور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري في ادارة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف كلية الحقوق والعلوم السياسية ، المسيلة ، الجزائر 2021 ، ص11.

[14]سامية ايتوجي، "أطر رقمنة الادارة العمومية في مشروع الجزائر الالكتروني 2013 "، مجلة المعارف ، اكلي امحند اولحاج، البويرة، الجزائر ، العدد ،18جوان 2015 ، ص صص 2152_13

1.وضع استراتيجيات وخطط تأسيس : يتعين إنشاء إدارة أو هيئة على المستوى الوطني لتولي وظائف التخطيط والمتابعة والتنفيذ لمشاريع الحكومة الإلكترونية وفي هذه المرحلة من الضروري توفير الدعم الإداري مع تخصيص ميزانية كافية لإجراء التحول المطلوب[15].

2.الإصلاح الإداري : يتطلب تطبيق الرقمنة إحداث تغييرات أو ما يعرف بالإصلاح على المستوى الإداري وذلك من خلال إنشاء وظائف إدارية جديدة تتناسب مع هذا الأسلوب الإداري الحديث مثل خبير تأمين المعلومات ومشغل البرامج الإلكترونية و التخلي عن الوظائف الإدارية التقليدية[16].

.3تطوير الهيكل التنظيمي الإداري و الخدمات والمعاملات الحكومية وفق تحول تدريجي:

تعتبر عملية التنظيم الالكتروني متعدد الأبعاد والمفاهيم والممارسات صعبة

حيث يجب إعادة هندسة الهياكل والإجراءات الإدارية في الإدارات العامة ويتطلب ذلك استحداث وحدات تنظيمية جديدة غير من الهيكلة التنظيم القائم لضمان إدارة مشروع الرقمنة مع الاعتماد على هياكل تنظيمية شبكية الإدارة العامة كما ينبغي إعادة هندسة التنظيمات العامة لتتوافق مع متطلبات الإدارة خصوصا بعد إدخال التقنية الرقمية.

الفرع الثالث : المتطلبات الفنية والبشرية

تتمثل هذه المتطلبات في إنشاء بنية تحتية رقمية التي تعتبر الأساس الذي تبنى عليه هذه الإدارة يتعين العمل على تطوير شبكة الاتصال المختلفة بما يتوافق مع بيئة التحول التي تتطلب وجود شبكه واسعة ومتنوعة قادرة على استيعاب الكم الهائل من الاتصالات دون إقفال التجهيزات التقنية الأخرى ، مثل المعدات والأجهزة والحواسيب يجب أن تكون هذه التجهيزات متاحة للأفراد والمؤسسات بأوسع نطاق ممكن ، تشمل البنية التحتية للرقمنة مجموعة من العناصر مثل الحواسيب وشبكات الاتصال والبرامج الحاسوبية بالإضافة إلى

[15]عبد الكريم عاشور، المرجع السابق، ص ص 23_24.

[16]وهيبة حارش، سمير يوسف خوخة، "متطلبات تطبيق الادارة الالكترونية و معوقاتها في الادارة الجزائرية "، مجلة رؤى للدراسات المعرفية و الحضارية، جامعة مولود معمري ولاية تيزي وزو، الجزائر، المجلد 7، العدد 2، 2021، ص171.

الموارد البشرية المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال كما أن توعية المواطنين بالثقافة المتعلقة بالرقمنة تعتبر ركيزة أساسية لنجاح عملية التحول مع الأنظمة الإدارية التقليدية إلى أنظمة إدارية الكترونية حديثة [17]،علاوة على ذلك تتطلب هذه العملية وجود كفاءات ومهارات متخصصة مما يستدعي توافر قوة عاملة مؤهلة تمتلك معرفة شاملة بمبادئ التقدم التقني مما يمكنها من استخدام تقنيات المعلومات بفعالية[18].

[17]فاتح بورغداد، المرجع السابق، ص12.

[18]عبد الكريم عاشور، المرجع السابق، ص ص 23_24.

المبحث الثاني: ماهية الفساد الإداري

يعتبر الفساد ظاهرة تاريخية قديمة شهدتها البشرية عبر العصور المختلفة حيث كان له دور محوري في انهيار العديد من الحضارات والإمبراطوريات والأنظمة ،كما كان دافعا رئيسيا للثورات والانتفاضات في الماضي والحاضر، وقد شهدت هذه الظاهرة بالإضافة إلى الاهتمام المتزايد بها، نموا ملحوظا في الآونة الأخيرة إذ أنها لا تعترف بالحدود الزمنية أو المكانية، بل تتواجد في جميع المجتمعات والدول ، حيث تتسم هذه الظاهرة بتجاوز القيم الأخلاقية والقانونية في ممارسة العمل الإداري وهو احد اكبر التحديات التي تواجه العديد من الدول حيث يسعى الفرد إلى استغلال سلطة منصبه لتحقيق مكاسب شخصية على حساب المصلحة العامة.

المطلب الأول: مفهوم الفساد الإداري

في القانون الجزائري لم يتضمن القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته لسنة 2006 تعريف مصطلح الفساد وإنما أشار فيه المشرع الجزائري إلى صوره، من خلال الفقرة أ من المادة 2 من هذا القانون التي جاء فيها بأن الفساد هو: كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون. وبالرجوع إلى الباب الرابع من القانون الخاص بالوقاية من الفساد ومكافحته نجد أن المشرع قد نص على تجريم مجموعة من الأفعال واعتبرها جرائم فساد، تذكر منها (رشوة الموظفين العموميين والامتيازات غير المبررة في مجال الصفقات العمومية، واختلاس الممتلكات من قبل الموظف العمومي أو تبديدها، واستغلال النفوذ، والإثراء غير المشروع، والتمويل الخفي للأحزاب السياسية)[19].

يعتبر الفساد الإداري من اخطر أنواع الفساد إذ يؤدي إلى شلل الإدارة ويعيق قدرتها على أداء المهام الموكلة إليها، وتعتبر المشكلات المرتبطة بالفساد الإداري ذو طبيعة معقدة

[19] القانون رقم 06 – 01 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافقل 20 فبراير سنة 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ج. ر، ج. ج. د. ش، العدد 14 المؤرخ في 08 صفر 1427، الموافق لـ08 مارس2006..

ومتعددة الإبعاد، حيث تبين مدى نزاهة وأخلاقيات القائمين على الإدارة ويعتبر الانحراف في سلوكهم نتيجة لهذا الفساد ، كما يؤثر الفساد الإداري سلبا على نظم الإدارة، ويقوض الأسس التي تقوم عليها مما يؤدي إلى إهدار الموارد العامة والموارد ذات النفع العام المخصص لتحسين أوضاع الطبقات الفقيرة ، من خلال تحقيق العدالة في شغل الوظائف العامة وتوزيع الخدمات بشكل متساوي بين المناطق المختلفة، بدلا من الاعتماد على الانتماءات السياسية والاعتبارات الإقليمية[20].

بالتالي فإن الفساد الإداري يؤثر على مسيرة التنمية الاقتصادية، التي تتمثل في طموح جميع الشعوب سواء كانت متقدمة أو متخلفة وقد أصبحت ظاهرة الفساد الإداري ظاهرة دوليه ولم يعد بالإمكان مواجهتها من خلال الإجراءات الوطنية فقط خاصة في ظل التقدم العلمي والتكنولوجي الذي أثمر عن تطور وسائل وأساليب ارتكاب جرائم الفساد مما يعرقل مسيرة التنمية الاقتصادية ويحول دون تحقيق أهدافها.

المطلب الثاني: أسباب الفساد الإداري

تعاني المجتمعات من ظاهرة الفساد نتيجة لغياب الرؤية وتداخل القضايا بل وأحيانا الازدواجية في النظرة ويضيف أن الثقافة المجتمعية تعتبر من العوامل المساهمة في تفشي ظاهرة الفساد ويؤكد أن معالجة الفساد تتطلب التركيز على الإصلاح الاجتماعي بدلا من الاقتصار على الإصلاح الاقتصادي حيث يرى أن المناخ العام في كل مجتمع هو الذي يحدد مدى تقبله للفساد ويطرح أيضا أساليب مواجهته سواء من خلال الوسائل القانونية أو الجهود كما يشير مقال الفساد الإداري والمالي إلى أن الفساد غالبا ما يعود إلى سببين

[20]رشيد سفاحلو، "دور رقمنة الإدارة العمومية في الحد من مظاهر الفساد المالي في الجزائر"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، مخبر المؤسسات الناشئة، خميس مليانة، جامعة جيلالي بونعامة، الجزائر 2024، ص31.

رئيسيين هما الرغبة في الحصول على منافع غير مشروعة ومحاولة التهرب من التكاليف المستحقة وتتنوع الأسباب المؤدية الى الفساد الإداري حيث يقسم الى مجموعتين[21] :

الفرع الأول: أسباب بيئية اجتماعية خارجية والتي تنقسم إلى:

- ✔ أسباب تربوية وسلوكية: تتمثل في عدم الاهتمام بغرس القيم والأخلاق الدينية في نفوس الأطفال مما يؤدي إلى سلوكيات غير حميدة مثل قبول الرشوة وغياب المسؤولية وعدم احترام القوانين.
- ✔ أسباب اقتصادية: يعاني العديد من الموظفين خصوصا في الدول النامية من نقص كبير في الرواتب والامتيازات من مما يعني عدم قدرتهم على تلبية متطلبات المعيشة مما يضطر بعضهم إلى قبول الهدايا من المواطنين لسد العجز المالي الناتج عن ضعف الرواتب.
- ✔ أسباب سياسية: تواجه بعض الدول وخاصة في العالم النامي تغيرات في الحكومات والأنظمة الحاكمة حيث تتحول من الديمقراطية إلى الدكتاتورية والعكس مما يخلق جوا من عدم الاستقرار السياسي التي تهيئ الظروف للفساد الإداري.

الفرع الثاني: أسباب بيئية داخلية قانونية

يمكن أن يجر الانحراف الإداري إلى سوء صياغة القوانين واللوائح المنظمة للعمل وذلك نتيجة غموض بعض المواد والقوانين أو تضاربها مما يمنح الموظف فرصة للتهرب من تنفيذ القانون أو تفسيره بطريقة قد تتعارض مع مصالح المواطنين.

المطلب الثالث: أنواع الفساد الإداري

ينقسم الفساد الاداري الى أربع مجموعات وهي:

الفرع الاول: الانحرافات التنظيمية

[21] زهرة مباركي، سورية معطي، الفساد الاداري في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة، 2012- 2013، ص31.

تشير هذه المخالفات إلى الأفعال التي يقوم بها الموظف أثناء أداء مهامه الوظيفية والتي ترتبط بشكل أساسي بالعمل ومن أبرز هذه المخالفات ما يلي:

– عدم احترام العمل: ويتجلى ذلك في عدة صور مثل التأخر في الحضور صباحا، الخروج قبل انتهاء الدوام الرسمي، التركيز على الوقت المتبقي من العمل دون مراعاة مستوى الإنتاجية، قراءة الصحف استقبال الزوار والتنقل بين المكاتب.

–امتناع الموظف عن أداء العمل المطلوب: ومن مظاهر ذلك رفض الموظف تنفيذ المهام المكلف بها، عدم القيام بالعمل بشكل صحيح والتأخر في انجاز المهام المطلوبة.

– التراخي: ومن صور ذلك الكسل والرغبة في الحصول على أكبر قدر من الأجر مقابل اقل جهد وتنفيذ الحد الأدنى من العمل.

–عدم الالتزام بأوامر وتعليمات الرؤساء: ويتضمن ذلك العدوانية تجاه الرئيس وعدم طاعة أوامره و البحث عن مبررات وذرائع لعدم تنفيذ التعليمات.[22]

–السلبية: ومن مظاهرها اللامبالاة وعدم إبداء الرأي عدم الميل نحو التجديد والتطوير والابتكار العزوف عن المشاركة في اتخاذ القرارات الانعزالية عدم الرغبة في التعاون وعدم تشجيع العمل الجماعي وتجنب الاتصال بالزملاء.

–عدم تحمل المسؤولية: ومن صور ذلك تحويل الأوراق بين المستويات الإدارية التهرب من التوقيعات اللازمة وعدم تحمل المسؤولية وإفشاء أسرار العمل.

الفرع الثاني: الانحرافات السلوكية

تشير المخالفات الإدارية إلى الأفعال التي يرتكبها الموظف ، تتعلق بسلوكه الشخصي وتصرفاته ومن أبرز هذه المخالفات:

[22] يمينة عاتي، الفساد الإداري و المالي، مفاهيمه أسبابه أشكاله أثاره على التنمية الاقتصادية،الملتقى الوطني الأول حول الفساد و تأثيره على التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، أفريل 2018، ص 5 .

– عدم الحفاظ على كرامة الوظيفة :ويتجلى ذلك في تصرفات مثل ارتكاب الموظف الأفعال تتنافى مع الحياء في مكان العمل استخدام المخدرات أو التورط في جرائم أخلاقية.

– سوء استخدام السلطة: ويظهر ذلك من خلال تقديم خدمات شخصية أو تسهيل الإجراءات مما يتجاوز معايير العدالة الموضوعية في منح الامتيازات اقارب أو معارف المسؤولين.

– المحسوبية: تؤدي ظاهرة المحسوبية إلى شغل المناصب العامة بأشخاص غير مؤهلين مما يؤثر سلبا على كفاءة الإدارة في تقديم الخدمات وزيادة الإنتاج.

– الوساطة: يلجأ بعض الموظفين إلى استخدام الوسائط كوسيلة لتبادل المصالح[23].

الفرع الثالث: الانحرافات المالية

تشير المخالفات المالية إلى انتهاكات متعلقة بسير العمل المكلف به الموظف وتتجلى هذه المخالفات في النقاط التالية:

– انتهاك القواعد والأحكام المالية المحددة داخل المنظمة.

– فرض رسوم غير مشروعة: ويعني ذلك استغلال الموظف لسلطته الوظيفية من خلال فرض إتاوات على بعض الافراد أو استخدام من الموارد الحكومية و البشرية من العمال والموظفين لأغراض شخصية خارج نطاق الأعمال الرسمية المخصصة لهم.

– الإسراف في استخدام المال العام: والذي يتضمن تبديد أموال العامة في الإنفاق على المباني والأثاث بالإضافة إلى الاستخدام المفردات للممتلكات العامة في الأمور الشخصية مثل إقامة الحفلات والدعاية والإعلان في الصحف والمجلات في المناسبات المختلفة بما في ذلك التهاني والتعازي والتأييد والتوديع.

المطلب الرابع: آليات مكافحة الفساد الإداري

لمكافحة الفساد الإداري بفعالية، يُعتبر من الضروري اعتماد مجموعة من الحلول القانونية والتنظيمية التي تستند إلى إطار مؤسسي واضح يضمن الوقاية والمساءلة.

[23] –المرجع نفسه، ص05.

ومن أبرز هذه الحلول:

_إقرار قوانين صارمة للمساءلة والمحاسبة: ينبغي سن نصوص قانونية تلزم الموظفين العموميين بالخضوع لرقابة دورية، وتحديد مسؤوليات كل فئة وظيفية بدقة، مع مساءلتهم أمام الهيئات المختصة في حال ثبوت أي تجاوزات[24].

_إصدار تشريعات لضمان العدالة في الأجور: يتطلب الأمر وضع سلم أجور يتناسب مع غلاء المعيشة والوضع الاقتصادي العام، لضمان الحد الأدنى من الاستقرار المالي للموظفين العموميين، مما يسهم في تقليل الدوافع المادية للفساد.

_إصلاح المنظومة القانونية للإجراءات الإدارية: من الضروري تعديل القوانين والتنظيمات المعقدة التي تتيح التأويلات والتلاعب، والعمل على سن نصوص واضحة تُبسط الإجراءات الإدارية وتُقلل من البيروقراطية.

_إدراج أخلاقيات الوظيفة ضمن النصوص المنظمة للتكوين الإداري: يجب أن ينص القانون على إلزامية تكوين مستمر يشمل الجوانب الأخلاقية والسلوكية للموظفين، إلى جانب الكفاءات التقنية، خاصة في القطاعات الحساسة.

_دسترة دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في محاربة الفساد: يمكن تعزيز دور الأسرة والمدرسة والمسجد ووسائل الإعلام والمجتمع المدني من خلال سنّ قوانين تُمكنها من المساهمة الفعلية في تعزيز قيم النزاهة والشفافية.

_ضمان حرية الصحافة بموجب القانون: ينبغي تقنين حرية الإعلام وإصدار تشريعات تحمي الصحفيين من الملاحقة القانونية عند كشفهم لقضايا الفساد، مع تمكينهم من الوصول إلى المعلومات وفق مبدأ الشفافية[25].

[24] باديس بوسعيود، مأسسة مكافحة الفساد في الجزائر 2012–1999، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2015 ص27.

[25] باديس بوسعيود، المرجع السابق، ص 28.

_إنشاء هيئات مستقلة بموجب قوانين خاصة: مثل النص على هيئة وطنية مستقلة تُعنى بمكافحة الفساد، كما هو الحال في الجزائر بموجب القانون 06-01[26]، على أن تتمتع هذه الهيئة بالاستقلال المالي والإداري وبصلاحيات واسعة تشمل:

- اقتراح التشريعات والتدابير الوقائية.
- إعداد برامج تحسيسية وتوعوية.
- استقبال التصريحات بالممتلكات وتحليلها.
- التنسيق بين القطاعات الوطنية والدولية المعنية.

_تفعيل آليات التعاون الدولي في إطار الاتفاقيات الدولية: من الضروري إدماج بنود الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد ضمن التشريعات الوطنية، وتعزيز التعاون القضائي وتبادل المعلومات مع الهيئات الدولية المتخصصة[27].

[26] المرسوم الرئاسي رقم 06-413 المؤرخ في أول ذي القعدة عام 1427 الموافق ل 22 نوفمبر 2006 يحكم تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها ومكافحة سيرها، ج.ر، ج.ج.د.ش، العدد 74، 23 نوفمبر 2006.

[27] القانون رقم 01-06، المصدر السابق.08

ملخـص الفصـل الأول

نخلص في هذا الفصل أن للرقمنة أهمية بالغة تظهر من خلال فوائدها التي مست جميع المجالات الحياتية بما فيها الاجتماعية والاقتصادية والإدارية ،كإتاحة الولوج إلى المعلومات بسرعة وسهولة لتحصيل المعرفة والمعلومات من مفرداتها ،والقدرة على طباعتها عند الحاجة وهذا يعني نقص الجهد والتكاليف.

كما نرى انه لتطبيق عملية الرقمنة يتطلب تظافر جهود أطراف كثيرة كتوفر البنية التحتية للرقمنة بالإضافة إلى العوامل البشرية المؤهلة التي هي مجموع القائمين والعاملين في ميدان تكنولوجيا الإعلام والاتصال وكل القطاعات التي لها صلة بالرقمنة وأيضا إلى توفير الأجهزة الخاصة لانجاز هذه العملية.

أما بالنسبة للفساد الإداري فهو جملة من الممارسات المخالفة للقوانين والأنظمة والتي تؤثر سلبا على كفاءة الأداء الإداري ،وتهدف إلى تحقيق مكاسب مادية مباشرة او منافع غير مشروعة بطرق غير قانونية ويعد هذا النوع من الفساد مظهرا من مظاهر الانحراف البيروقراطي حيث يستغل بعض الموظفين مواقعهم وصلاحياتهم وسلطتهم لتحقيق مصالح شخصية لا يمكن تحصيلها نظاميا ، حيث يمكن اعتباره سلوكا إداريا غير رسمي حيث يحل محل الإجراءات الرسمية و يتجسد في سوء استخدام السلطة أو المنصب العام لخدمة أهداف وغايات، فردية وتعد هذه الظاهرة مشكلة عالمية تعاني منها معظم الدول بما في ذلك الدول ذات الأنظمة الإدارية المتقدمة.

الفصـــــل الثـــــــاني:
مساهمات الرقمنة في مكافحة الفساد الإداري

تحتل الوظيفة الإدارية في الدولة مكانة هامة وحيوية، حيث أن الرقمنة ضرورية لتطبيق وتجسيد كافة الاستراتيجيات والسياسات العامة والبرامج السياسية والاقتصادي، ولطالما عرفت الوظيفة الإدارية مجموعة من السلوكيات التي تفتقد إلى النزاهة والشفافية في القطاع العام، مثل انحراف الموظفين في الإدارة باستغلالهم السيئ للوظيفة الإدارية واحتكار المناصب الإدارية من أجل تحقيق المصلحة الخاصة، وهذا ما يعرف بالفساد الإداري الذي يعتبر من التحديات التي واجهتها الدول لكثرة انتشار مظاهره داخل الإدارة، وانطلاقا من أهمية وحتمية حماية الوظيفة العامة من مخاطر الفساد الإداري، اتجهت معظم الدول ومن بينها الجزائر إلى تبني الرقمنة و بلورة استراتيجيات جديدة للحد من هذه الظاهرة من خلال مواكبة التطورات الدولية في مجال عصرنه الإدارة تماشيا مع التطورات التكنولوجية الحديثة والبرامج السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتطبيقها في الإدارة الجزائرية للانتقال من الإدارة التقليدية القائمة على الورق وكثرة الأخطاء، نحو إدارة إلكترونية ترتكز على الوسائل التكنولوجية التي من شأنها محاربة الفساد الإداري وهذا محور دراستنا في هذا الفصل من خال مبحثين نتناول في المبحث الأول الخدمات الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري، أما المبحث الثاني الرقابة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني كآلية في مكافحة الفساد الإداري.

المبحث الأول : الخدمات الإلكترونية و دورها في مكافحة الفساد الإداري .

من الأمور المتفق عليها أن شبكة الإنترنت أسهمت بشكل كبير في تغيير العديد من جوانب الحياة، لا سيما في ميدان الأعمال، بحيث شهد هذا الميدان تغيرات جوهرية في كيفية أداء وتنفيذ الأعمال، حيث أصبحت العديد من المؤسسات على اختلاف أنواعها تستخدم الشبكة للاتصال والتواصل مع المواطنين وشركائها، كما أصبحت تعتمد على الوسائل التكنولوجية في تقديم الخدمات العامة وربط نظمها الخاصة وإدارة مختلف تعاملاتها، مما يندرج جميعه ضمن إطار الخدمات الإلكترونية، ونرى أن كل ذلك كان من اجل مكافحة

الفساد الإداري بناءً على ذلك، سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين نتطرق في الأول إلى الخدمات الإلكترونية في تطوير المرفق العام، ثم الثاني إلى دور الخدمات الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري.

المطلب الأول: الخدمات الإلكترونية في تطوير المرفق العام

إن لشبكة الانترنت إسهام بالغ في تغيير العديد من جوانب الحياة وخصوصا ميدان الأعمال حيث شهد هذا الأخير تغيرات جوهرية في كيفية أداء الأعمال وتنفيذها و أصبحت الكثير من المؤسسات باختلاف أنواعها تستخدم الشبكة للاتصال والتواصل مع المواطنين وشركائها وأصبحت تعتمد على الوسائل التكنولوجية في تقديم الخدمات العامة، والربط بين نظمها الخاصة، وأداء مختلف تعاملاتها الخاصة والتي تنصهر كلها في بوتقة الخدمات الإلكترونية لهذا سنقسم هذا المطلب إلى فرعين، في الفرع الأول نتناول تعريف الخدمة الإلكترونية، ثم ننتقل إلى دورها في تسيير وتطوير المرفق العام

الفرع الأول: تعريف الخدمات الإلكترونية

تعرف الخدمات الإلكترونية أنها تلك الخدمات التي تقدم من خلال الاتصال الإلكتروني بين مقدم الخدمة والمستفيد منها[28] وهي أيضا تعرف في إطارها الواسع على أنها تقديم خدمة عبر وسائل وشبكات إلكترونية كالانترنت.

وشبكة الانترنت قد تخطت حدود الأعمال الإلكترونية إلى مرحلة انتقاليه ونوعية جديدة، حيث صار بالإمكان تزويد المؤسسات والأفراد بخدمات أعمال مبتكرة باستخدام الشبكة، ولم تعد الانترنت مجرد أداة تجارة بل تحولت إلى بوابة لأداء الأعمال وطريقة مثلى لخدمة

[28] ايمان عمر، شيخ عتيق، "الصعوبات و التحديات لمواجهة التحول الرقمي في الجزائر" ، المجلة الجزائرية للمالية العامة ، جامعة مولاي الطاهر سعيدة ،المجلد 15 ، العدد 1 ، 2010 ص 05.

المواطنين ورعايتهم، وقد[29] تطورت الانترنت بشكل تصاعدي لتشمل اليوم مجموعة من القدرات الإلكترونية التي تسمى" الخدمات الإلكترونية" وتعرف هذه الأخيرة على أنها خدمات إلكترونية قياسية ورشيقة تؤدي عملا وتحقق مهاما معينة، وتنجز تعاملات حيث يصبح أي برنامج أو تطبيق أو مصدر معلومات بمنزلة نقاط إلى مثل هذه الخدمات.

وينظر مصطلح الخدمات الإلكترونية إلى مثل هذه الخدمات على أنها متأصلة ومشيدة ومتضمنة في السيارات والأجهزة المربوطة شبكيا وفي كل شكل تقريبا يحتوي على رقائق إلكترونية، وهكذا فإن المصطلح لا يقتصر على المعدات والأجهزة اللاسلكية، وإنما يتجاوز ذلك ليغطي كل الأجهزة السلكية واللاسلكية، وتلك التي تتضمن في تركيبها رقائق إلكترونية.

الفرع الثاني : دور الخدمات الإلكترونية في تطوير و تسيير المرفق العام

تقوم الإدارة العامة الالكترونية عن طريق المرفق العام كأحد أساليب تنفيذ الخدمات الالكترونية وتقديمها حسب طلبات الجمهور وفي حدود الإمكانيات المتوفرة، كما تسهر الإدارة الالكترونية على دوام سير المرفق العام وتطويره إلى الأفضل من حيث أداء الرسوم اللازمة للانتظام بالخدمة العامة واستمرار أداء المرفق لخدماته باطراد[30] . إن من شأن الإدارة العامة الإلكترونية أن تجعل مبدأ سير المرفق العام يتجه في التطبيق إلى الإحكام، حيث تحدد مواعيد فتح مكاتب الموظفين أو إغلاقها وإنما يعمل على مدار الساعة ولا يتوقف

[29] عماد بوقلاشي، الإدارة الإلكترونية و دورها في تحسين أداء الإدارة العمومية: دراسة حالة وزارة العدل، رسالة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012 ، ص 138 .

[30] مختار حماد، تأثير الإدارة الالكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية ،رسالة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، 2007، ص 72.

إلا إذا حدث عطل فني في التقنية اللازمة للاستفادة من خدماته[31] ،كما أن نظام الإدارة الإلكترونية يقلل من خطورة إضراب الموظفين وتحملهم لمسؤولياتهم الجنائية والمدنية والتأديبية، إذ يمكن للموظف من داخل بيته في غير أوقات العمل الرسمية أن يؤدي خدماته للجمهور عن طريق البريد الإلكتروني للإدارة التي يعمل بها، كما سيعمل على التقليل من العرض لوجود الموظف الفعلي في الظروف العادية و الذي يتولى الوظيفة دون استيفاء شروطها القانونية، حيث يمكن كشف أمره من خلال قواعد البيانات و المعلومات التي تتزود بها الإدارة الحكومية وكذلك فإن الإدارة الإلكترونية سوف تؤدي إلى القضاء على تعسف الموظفين وعدم احترامهم لأوقات العمل والقضاء على التسيب الوظيفي والتطبيق المحكم لمبدأ دوام سير المرفق العام وبشكل تام من خلال توفير البوابات الإلكترونية التي تقدم خدماتها على شبكة الانترنت على مدار 24 ساعة يوميا دون إجازات أو عطلات، دون الارتباط بساعات دوام العمل لمدة 08 أيام في الأسبوع و365 يوم في العام، كما يؤدي نظام الإدارة الإلكترونية في التأثير الإيجابي في بعض النواحي الوظيفية ،حيث تتمكن الإدارة من التغلب على مشكلة تمارض الموظفين والحصول على إجازات مرضية وغيرها من الإجازات التي تتجاوز الحدود القانونية المسموح بها، وحرصا من الإدارات الحكومية على استمرار الموظف في أداء عمله فترة من الوقت ،فقد عملت مثال لجنة الإجازات المرضية في دولة الكويت على إعادة النظر في آليات الإجازات الخاصة بالمرضى، وانتهت إلى نماذج الإجازات المرضية في وضعها الحالي عن طريق الكمبيوتر لمنع تعسف الموظفين في الحصول على الإجازات دون مبرر أو سبب قانوني [32] .

المطلب الثاني: تفعيل الرقمنة لمكافحة الفساد

[31] عماد بوقلاشي، المرجع السابق، ص 139.

[32] المرجع نفسه، ص 74

تعتبر الإدارة الالكترونية أو الرقمنة إحدى الآليات الحديثة لمكافحة الفساد الإداري، حيث تسهم في محاربة مظاهره السلبية مثل الوساطة، الرشوة والمحسوبية وغيرها من الانحرافات الإدارية الوظيفية، والقانونية التي تعيق تطور النظم الإدارية، من خلال هذا المبحث سنوضح مساهمة ودور الرقمنة أو الخدمات الإلكترونية في تفعيل مبدأ المساواة كفرع أول، ثم ننتقل إلى دور الخدمة الإلكترونية في تفعيل مبدأ الشفافية كفرع ثان.

الفرع الأول: من حيث مبدأ المساواة

من أبرز الأسباب التي أدت إلى التحول نحو الإدارة الإلكترونية هو التمييز الحاصل في تقديم الخدمات في ظل الإدارة التقليدية، وعدم انتظامها والتوزيع العشوائي للخدمات دون النظر إلى طلبات مستحقيها، والممارسة المفرطة لأشكال الوساطة والمحسوبية التي تخترق أساس الإدارة الحكومية على نحو أدى في كثير من الأحيان إلى انهيارها بعد انتشار الفساد الإداري بها من رشوة وتمييز بالمخالفة لمبدأ المساواة أمام الإدارة.

مبدأ المساواة هو ما تضمنته القواعد التنظيمية في عدم التفرقة بين العمال وتحديد رسوم الاستخدام التي يتطلبها إنشاء بوابة إلكترونية، وتنفرد الإنترنت من بين وسائل الاتصال بعدم تحديد رسوم لها يعتمد على المسافات أو المدة أو الوقت أو حجم الرسالة، والمكالمة الهاتفية من موسكو إلى الجزائر، ومن طوكيو إلى المغرب تخضع لتعريفة منظمة تعتمد على مـــدة

المكالمة لكن الرسالة الإلكترونية أو حتى المكالمة الهاتفية التي تتم عبر الإنترنت تقدم مجانا للمستخدم Hotmail، إذن نسير إلى أن المساواة النسبية سيظهر لها بعض التطبيقات مثلما تقوم به الشركة منسحبة على جوائز لمن يستخدم الإنترنت لمدة طويلة و إعفاء من

يجيد استخدام التقنيات الإلكترونية من بعض الرسوم، ومنح بعض الرسوم ومنح بعض المزايا دون أن يعد ذلك إخلالا بالمساواة [33]

ومما سبق فإن رقمنة الإدارة جاءت لمعالجة عيوب الإدارة التقليدية، حيث يتضح جليا سواء من خلال تقديم الخدمات الإدارية الإلكترونية عبر المرافق العامة بطريقة تتميز بالسهولة والسرعة في التنفيذ، وتقليل الجهد والتكاليف، وفق إجراءات مدروسة من شأنها تلبية احتياجات و رغبات الجمهور، أو من خلال ضمان المساواة والعدل والشفافية في تقديم الخدمات لمن يستحقها وفي وقتها المناسب، مع ضرورة إلتزام المرتفقين بتسديد الحقوق الواجبة عليهم إذا تطلبت الخدمة ذلك، هذا النهج يضمن أن الموظفين يعملون في حدود وظائفهم دون الإخلال بها، مما يساهم في مكافحة الفساد الإداري أو الحد من مظاهره داخل الأجهزة الإدارية في ظل نظام يعتمد على الوسائل التكنولوجية التي تسهل اكتشاف الفساد ومعاقبة مرتكبيه.

الفرع الثاني : من حيث مبدأ الشفافية .

في نهاية الألفية الثانية كان مبدأ الشفافية في الدول المتقدمة يقتضي مجرد الإقرار بالحق العام في الاطلاع على المعلومات والوثائق الإدارية. ثم أصبح مع التقدم التكنولوجي يلقي التزاما إيجابيا على الإدارة بوضع بياناتها ومعلوماتها ووثائقها على الانترنت وهو ما يدل على أن المفاهيم قد تغيرت. فبعد أن كان على المواطن أن يسعى إلى الإدارة للحصول على المعلومات. أصبح اليوم إلزاما على الإدارة أن تسعى إلى المواطن لتزويده بالمعلومات وإشراكه في إدارة الشؤون العامة بالأساليب والصور المختلفة للديمقراطية الإدارية المباشرة أو غير المباشرة[34].

[33] عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية، الجزء الأول، دار الفكر العربي،مصر، 2003 ، ص 106.

[34] مختار حماد، المرجع السابق، ص ص 81 .82 –

تتمسك كثير من النظم الإدارية في الدول النامية بحرفية القواعد القانونية وتعتبرها هدفا بحد ذاتها، الأمر الذي ينعكس في صورة تجميد للعمل الإداري، وتعقيد للإجراءات وارتفاع تكلفة الأداء بصفة عامة. وبعض هذه القواعد والنظم تحتاج إلى مراجعة حتى تتناسب مع المتغيرات والتطوارت في النظام الإداري للدولة. كما أن ظهور أدوات ووسائل جديدة في النظام الإداري تساعد على الإبداع والابتكار، وتحسين الأداء مثل التقنيات الحديثة التي تحتاج لتشريعات وقوانين ولوائح لحمايتها، وإدخالها في العمل الإداري، وإحدى هذه التقنيات "الإدارة الإلكترونية".

أدت ثورة المعلومات والاتصالات إلى اعتبار السرية مجرد ميراث تاريخي للإدارة، وأن مواكبة هذه الثورة تستدعي العمل من خلال إدارة تتحول فيها العلاقة بين الإدارات العامة والجمهور إلى علاقة شفافة بدلا من السرية والكتمان. معنى ذلك أن علاقة الإدارة الحكومية بالجمهور تتحول في ظل الشفافية إلى علاقة تشاورية ترسي دعائم الديمقراطية الإدارية التي تتيح للجمهور حق مشاركة الإدارة في أداء عملها وحقه في فهم تصرفاتها مادام بإمكانه الاطلاع على وثائقها ، وأسباب قراراتها التي يسوغها انفتاح الإدارة على الجمهور، ولكن مع احترام الحق في الحياة الخاصة للأفراد وعدم نشر المعلومات المتعلقة بأسرارهم الشخصية[35] ، يجب أن يحتوي مشروع التحول إلى إدارة إلكترونية في كافة مراحله على مفهوم الشفافية تخطيطا وتصميما وتطبيقا بدون الشفافية التي تتطلب التغيير في الفكر الذي يمكن لهذا المشروع تحقيق النجاح، فالإدارة الإلكترونية تعزز وتفعل مبدأ الشفافية من خلال ما يلي:

- ✔ أولا – تبسيط وتسهيل الإجراءات :

[35] عبده نعمان الشريف، "الحكومة الالكترونية كإستراتيجية وطرق الإثبات والحماية لمعاملاتها،" مجلة معهد العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر 3 ، العدد 46 ، 2010 ، ص 70.

تعبر الإجراءات عن الخطوات التفصيلية لأداء الأفراد للوظائف والعمليات والمعاملات وهي كافة النشاطات التي تؤديها المؤسسة لتحقيق أهدافها في وظائفها، وتركز الكثير من الدول في برامج الإصلاح الإداري على الإجراءات نظرا لأنها من عناصر الفساد الإداري في النظام الإداري للدولة، كونها ترفع من تكاليف أداء الأعمال الإدارية الحكومية ، و تزيد من البيروقراطية الإدارية و بروز ظاهرة الرشوة بهدف تجاوز تلك الإجراءات[36].

الإجراءات تأتي في المرتبة الأولى بعد إقرار القوانين واللوائح وهي الخطوات والمراحل الأساسية لإنجاز عمل ما، فلو تم التحليل لإجراءات التوظيف في المؤسسات الحكومية لأحد طالبي الوظيفة، فسوف نجد إجراءات معقدة جدا قد تصل إلى 50 إجراء تقريبا من بداية التقدم بالطلب إلى غاية التوظيف وهو كم هائل من الإجراءات تمثل عائقا قويا أمام طالب التوظيف. في حين أن الإجراءات الحديثة للتوظيف تقتصر على تقديم الطلب مرفقا بالسيرة الذاتية عبر البريد الإلكتروني، وبعد الموافقة يسلم ملف التوظيف الذي يحتوي على كافة الوثائق الضرورية فقط، فعملية التبسيط للإجراءات تسهل إمكانية الوصول للمعلومات، مما يجعل الإدارة شفافة أمام الأفراد من مواطنين وأجانب.

- ✔ ثانيا– تحقيق مبدأ الحياد:

الواقع الالكتروني الجديد في تقديم الخدمة العامة لمنتفعيها من كافة أطراف المجتمع المعني يمنع الانحياز لصالح جهة أو طرف أو مجموعة أو فرد معين على حساب الآخرين، وذلك لأن الإدارة الإلكترونية تتم وفق إرشادات وتعليمات محددة الكترونيا مسبقا و لا يمكن التلاعب بها من قبل أي كان ولصالح أي كان مما يجعل مبدأ الحياد هو أساس العمل الإداري وتطبيق الشفافية مفعل بشكل إيجابي.

[36] المرجع نفسه، ص 59.

✔ ثالثا– الإدارة الإلكترونية أداة كشف ومقاومة للفساد :

تعتبر الإجراءات البيروقراطية العائق الرئيسي في العمل الإداري، وأهم عناصر الفساد الإداري وزيادة التكاليف الإدارية، وسببا رئيسيا لإنتشار الفساد والرشوة والمحسوبية وتعتبر المحور الرئيس للصالح الإداري في كثير من الدول، كل مظاهر الفساد سواء في الجانب الاقتصادي أم المالي أو أي جانب من الجوانب هو خلل وفساد إداري في الأساس، ويمكن طرح نظرية " إذا جاء الفساد فلا جدوى من الإصلاح دون إحداث التغيير لان الإصلاح بدون تغيير زيادة في الفساد والتكاليف". [37]

لم يعد بمقدور الدول أن تبقى بمعزل عن مجاراة ومواكبة ما يحصل في تأمين النزاهة والشفافية والمصداقية والإفصاح عما يجري في العالم، وما تفرضه بعض المنظمات المهنية العالمية المختصة من معايير وقواعد يتطلب مجاراتها للحد من مظاهر الفساد المالي والإداري، وفي مقدمتها منظمة النزاهة والشفافية العالمية التي تصدر باستمرار تقاريرها السنوية والفصلية لتكشف عن مواطن الخلل في الأداء الحكومي لهذا البلد أو ذاك، وبالمقابل تضع الدول التي تحظى بأولوية ودرجات متقدمة من منظور النزاهة وقلة صيغ الفساد بالمقارنة مع غيرها من الدول، مما يفرض على الدول الالتزام بالمعايير العالمية في النزاهة والشفافية وضبط الجودة في الأداء الحكومي. وما من آلية تسمح بذلك أفضل من تطبيق الإدارة الإلكترونية في تحقيق المجالات الشفافية في جميع الميادين.

✔ رابعا – الإدارة الإلكترونية وسيلة فعالة في تأمين العالم للجميع:

تساعد عملية تحويل الإجراءات والمستندات والوثائق الخاصة بإنجاز معاملة حكومية إلى صورة الكترونية بعد تشفيرها، سواء كان التعامل مع المواطنين أو منظمات الأعمال المختلفة أو الإدارات الحكومية، ووضعها على الخط، في انجاز المعاملات في إطار من

[37] المرجع نفسه، ص 60.

الشفافية، ولا تتحقق الشفافية الحكومية إلا من خلال إتاحة المعلومات المرتبطة بالقرارات والإجراءات الحكومية للمواطنين والمنظمات في الوقت والظروف نفسها، حتى تسمح للجميع بفرص متساوية في التعاملات الحكومية[38].

الشفافية الحكومية في عمل الإدارة العامة هو أن تضمن استنادها قبل كل شيء إلى علنية القرار، وعدم حجب المعلومات عن المهتمين بها أو ذوي العلاقة بها، فهي تأكيد على مصداقية إدارة ما أمام الرأي العام والحكومة والقطاع الخاص والمنظمات الدولية من خلال تحقيق حرية المواطن في الوصول إلى مصادر المعلومات والاطلاع عليها و فشل وسائل العالم المباشر في تحقيق الشفافية وعدم وجود تفاعل بين المرسل والمستقبل للمعلومات باستخدام هذه الوسائل أدت الحكومات إلى البحث عن وسيلة بديلة تحقق الهدف، وقد جاءت شبكة الانترنت التي تمثل بالنسبة للحكومات أكبر شبكة لإتاحة المعلومات في إطار من التفاعلية بين المرسل والمستقبل، لذلك بدأ استخدام هذه الشبكة بشكل واسع لبناء علاقات جديدة بين الإدارة الحكومية وبين الجهات المستفيدة كمنظمات الأعمال والمواطنين.

المبحث الثاني : التوقيع و الرقابة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري .

تُعد الرقابة من أبرز وظائف العملية الإدارية، لما لها من أهمية في ضمان تنفيذ البرامج والخطط وفق الأهداف المرسومة، وتعتمد الإدارة الحديثة على الرقابة كنمط إداري متطور، مستفيدة من التقنيات والأجهزة المتقدمة، مما يجعلها جزءاً من مكونات الإدارة الإلكترونية الحديثة. ويهدف هذا النهج إلى التغلب على مختلف المعوقات التي تواجه التنمية الإدارية، لا سيما تلك المرتبطة بمكافحة الفساد الإداري.، والتوقيع الالكتروني الذي يعد أداة فعالة لمكافحة ظاهرة الفساد الإداري، وعليه سنتطرق إلى التوقيع الالكتروني في مكافحة

[38] نصيرة ربيع، "دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل مبدأ الشفافية"، مجلة الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة البويرة، العدد 39 ،جوان 2017، ص 977 .

الفساد الإداري كمطلب أول ثم الرقابة الالكترونية و دورها في مكافحة الفساد الإداري كمطلب ثان ثم الصعوبات التي واجهت الرقمنة كمطلب ثالث .

المطلب الأول : دور التوقيع الالكتروني في مكافحة الفساد الإداري :

أدى التطور التكنولوجي الحديث وإدخال شبكة المعلومات في الأعمال الإدارية أدى إلى ظهور وسائل وتقنيات حديثة أهمها تقنية التوقيع الالكتروني، والتي ساهمت بشكل كبير في تطوير وتحسين أداء الخدمة العمومية الإدارية، فهو يعتبر وسيلة فعالة لتحقيق و رفع مستوى أداء الإدارة العامة وتطويرها، وعليه سنحاول التطرق إلى مفهوم التوقيع الالكتروني كفرع أول، ثم معرفة مدى مساهمته في الحد من ظاهر الفساد الإداري كفرع ثاني .

الفرع الأول : مفهوم التوقيع الالكتروني

استحدث التوقيع الالكتروني بموجب القانون رقم 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة والمنصوص عليها في قسمه الثاني من الفصل الثاني منه المعنون ب"التصديق الالكتروني"، حيث تعد شهادة التصديق الالكتروني وثيقة في شكل إلكتروني تثبت الصلة بين بيانات التحقق من التوقيع الالكتروني والموقع[39].

كما عرفت المادة 02 من القانون رقم 04-15 في فقرتها الأولى التوقيع الالكتروني على أنه "تلك البيانات التي تكون في شكل الكتروني، المرفقة أو المرتبطة منطقيا ببيانات الكترونية أخرى، تستعمل كوسيلة توثيق"[40].

[39] الفقرة 07 منالمادة 02 من القانون رقم 15- 04، المؤرخ 11 ربيع الثاني 1436، الموافق ل 01 فبراير 2015 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، ج.ر، ج.ج.د.ش، العدد 06، الصادر في 20 ربيع الثاني 1436، الموافق ل10 فبراير.

[40] المرجع نفسه، ص59.

وعليه فانه يمكن أن نلاحظ ان المشرع الجزائري قام بتعريف التوقيع الالكتروني من خلال إجراءات إنشائه وأشكاله المختلفة، بالإضافة إلى استعماله لتوثيق هوية الموقع واثبات قبوله في الشكل الالكتروني لمضمون الكتابة[41].

ومن أشكال وصور التوقيع الالكتروني الذي يعتبر عكس التوقيع التقليدي المتمثل في الإمضاء أو البصمة فإن للتوقيع الالكتروني عدة صور مختلفة حسب التقنية المستخدمة في منظومة التوقيع وأهمها:

- التوقيع الرقمي:

يعتبر أهم صور التوقيع الإلكتروني نظرا لما يتمتع به من قدرة كبيرة على تحديد هوية أطراف العقد، بالإضافة لما يتمتع به من درجة عالية من الأمان والثقة في استخدامه وتطبيقه عند إبرام العقود الالكترونية، فهو عبارة عن رقم سري أو رمز ينشئ صاحبه باستخدام مفتاح الترميز العمومي والذي ينشئ مفتاحين مختلفين ولكنهما مرتبطان رياضيا، حيث يتم الحصول عليهما باستخدام سلسلة من الصيغ الرياضية أو الخوارزميات غير المتناظرة[42].

- التوقيع البيومتري:

استمد تسميته من كون هذا التوقيع يعتمد على علم "البيومتري لوجي"، الذي يعنى بدراسة المميزات الخاصة بكل إنسان كالصوت وبصمة قزحية العين أو بصمات الأصابع والشفاه، بالإضافة إلى مميزات المظهر الخارجي للإنسان دراسة خطة أو قياس درجة ضغط

[41] فضيلة يسعد ،" القوة الثبوتية للتوقيع الالكتروني في التشريع الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية، ، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد03 ،الجزائر، ديسمبر 2019 ، ص508 .

[42] سامية بولاف وغيلاني الطاهر،" التوقيع الالكتروني في ظل القانون 15 – 04 "، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، ، جامعة الحاج لخضر باتنة 1 الجزائر، مجلد 5، العدد الأول، جانفي 2020 ، ص 508.

يده على القلم ومعرفة كمية الاهتزازات الصادرة عنها أثناء الكتابة فهو يشمل كل الصفات الطبيعية والسلوكية للإنسان والجسدية والتي تختلف من شخص لآخر، عن طريق تخزين هذه الصفات للشخص الموقع عن طريق برامج معلوماتية معينة، تتم عملية تشفيرها وتخزينها إلكترونيا في الحاسوب[43].

- التوقيع بالقلم الإلكتروني:

يعد من صور التوقيع الإلكتروني التي يستخدم فيها قلم الكتروني حساس، يمكن الكتابة به على شاشة الحاسوب باستخدام برنامج معلوماتي يسمح بأخذ التوقيع والتأكد من صحته، حيث يتلقى البرنامج بيانات المستخدم عن طريق بطاقة تحقيق هوية الكترونية خاصة، تحوي جميع البيانات المتعلقة بهذا الشخص، ثم تظهر له تعليمات على الحاسوب يتبعها لغاية ظهور رسالة له على الشاشة تطلب منه كتابة توقيع باستخدام القلم الالكتروني داخل مربع مرسوم، وبالتالي يقوم البرنامج المعلوماتي بالتقاط حركة اليد من حجم الحروف وشكلها ومنحنياتها وغيرها من الصفات كما يحدد السرعة النسبية التي تجري بها، وبعدها يقوم بتشفير هذه البيانات والاحتفاظ بها على نحو يمكن من استرجاعها واستخدامها عند الضرورة، إضافة إلى إن هناك صور أخرى للتوقيع الالكتروني مثل نقل التوقيع الخطي إلى وثيقة الكترونية موجودة عبر الانترنت عبر الماسح الضوئي، واستخدام بطاقات الائتمان الممغنطة ذات الرقم السري إبرام الصفقات الالكترونية، وعليه فإن التوقيع الالكتروني يمكن أن يتخذ ويحول إلى أي صورة من صور التوقيع التقليدية[44].

الفرع الثاني : مساهمة التوقيع الالكتروني في مكافحة الفساد الإداري

[43] رشيدة بوكر، "التوقيع الإلكتروني في التشريع الجزائري(دراسة مقارنة)"،مجلة الباحث للدراسات القانونية و السياسية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، العدد 04 ، مستغانم، الجزائر، ، 2016 ، ص 71 .

[44] المرجع نفسه، ص 70 .

يعتبر اعتماد التوقيع الإلكتروني عنصرا مهما في مختلف المعاملات الإدارية، حيث يساهم في زيادة مستوى الأمن والحفاظ على السرية والخصوصية في هذه التعاملات ما يعزز الأمان والثقة بين المتعاملين ويضع حدا لمختلف مظاهر البيروقراطية، في اعتماد تقنية التوقيع الالكتروني حفظ لسرية المعلومات والرسائل المرسلة وعدم إمكانية الإطلاع عليها أو تحريفها او تعديلها من طرف اي شخص، بالإضافة إلى تحديد هوية المرسل والمستقبل بطريقة الكترونية، ما يمكن من كشف أي تحايل أو تلاعب والتأكد أكثر من مصداقية الشخص، ما يقلل من مختلف أشكال الفساد الإداري لصعوبة التزوير و العبث[45] بالإضافة إلى أن الإدارة الالكترونية في حاجة إلى آليات قانونية وتقنية وهذا حماية للمتعاملين والعاملين معها، وهذا ما يتطلب تدخل الهيئات التشريعية لضمان تأمينها بتنظيم التوقيع الالكتروني، باعتباره آلية لحماية المعلومات وأهم طرق ضمان الوثائق المرسلة من خلال توفير حماية أكبر للمعطيات الشخصية عن طريق التشفير الالكتروني[46] .

وعليه فإن دور التوقيع الالكتروني في مكافحة الفساد الإداري يكمن من خلال خصائصه ومميزاته عن التوقيع التقليدي والمتمثلة في أنه يتكون من عناصر منفردة وسمات خاصة بالشخص الموقع تتخذ شكل إشارات أو أرقام أو حروف، بالإضافة إلى أنه يتصل برسالة إلكترونية تتمثل في معلومات يتم إنشائها بوسيلة الكترونية أو إرسالها أو تسلمها او حتى تخزينها، كما أنه يمكن من تحديد شخصية الموقع ويميزه ويعبر عن رضاه بمضمون المحرر ما يساعد كل المؤسسات في حماية نفسها من عمليات التزوير في التوقيعات[47].

---

[45] فضيلة يسعد، المرجع سابق، ص 509 .

[46] نصيرة، ربيع،ا لنشاط الإداري للحكومة الالكترونية، أطروحة لنيل درجة دكتوراه علوم تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق جامعة مولود معمري تيزي وزو الجزائر،سنة 2019 ، ص 111.

[47] يوسف، مسعودي،" مدى حجية التوقيع الالكتروني في الاثبات في التشريع الجزائري" ،دراسة على ضوء حكام القانون 15 – 04 مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تمنغاست، مجلد 6 ،العدد الاول جانفي 2017 ، ص 84.

المطلب الثاني: دور الرقابة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري .

من خلال هذا المطلب سنعالج أهم مميزات دور الرقمنة في الرقابة الالكترونية باعتبارها عملية تساعد بشكل فعال في مكافحة الفساد الإداري .

الفرع الأول: أبرز مزايا التحول الرقمي في دعم الرقابة الالكترونية

تمتاز عملية الرقمنة بخصائص سنتطرق لتوضيح اهمها في عملية الرقابة الالكترونية كالتالي:

أولا: السرعة والدقة في تحديد الانحراف والخلل الإداري

أصبحت عملية الرقابة تتم بشكل جيد وفعال بعد مزجها بالتطور التكنولوجي الكبير في مجال المعلومات، فأصبحت تسمح برقابة فورية بمساعدة الشبكة الداخلية للمؤسسة، بالإضافة إلى تقليص الفجوة الزمنية بين وقت الانحراف ووقت تصحيحه، حيث أنها عملية مستمرة تكشف الانحراف أولا بأول عن طريق تدفق المعلومات وتوفر التشبيك بين أعضاء المؤسسة الإدارية بداية من المديرين إلى المستهلكين، وهذا ما يزيد بدوره من قدرة الرقابة الالكترونية على توفير متابعة مختلف العمليات وسير القرارات المتنوعة وتصحيح الأخطاء في مختلف المؤسسات[48]

ثانيا :تعزيز الشفافية في المعاملات الإدارية

تتحقق الشفافية من خلال الإتاحة الكاملة وبصفة متساوية لجميع المعلومات التي ترتبط بالقرارات والإجراءات والخدمات العامة للجميع، ويكون ذلك للأفراد أو المؤسسات العامة والخاصة في التوقيت الذي يسمح بتساوي الفرص في مختلف التعاملات الإدارية، فعن

[48] فاتح بن زيطة ، تقي الدين ناصري، الرقمنة كالية لمكافحة الفساد الإداري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون إداري ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة غرداية،الجزائر، 2023-2024 ص ص 43_44.

طريق الإدارة الالكترونية يتمكن المواطن من الوصول مباشرة بموضوعه إلى أي جهة مختصة سواء تمثلت في رئيس القطاع أو وزير أو غيره [49]، وعليه فان الرقابة الإلكترونية تساهم في تعزيز الشفافية والوضوح في العمل الإداري، فهي تمكن من مراقبة حسن سير المعاملات الإدارية المطلوبة من طرف جميع الأطراف داخليا أو خارجيا أو من طرف طالب المعلومة أو متلقي الخدمة مهما كانت صفته[50].

ثالثا : تمكين المراقبين والمفتشين الإداريين من أداء مهامهم بفاعلية

ساعد اعتماد الإدارة على تكنولوجيا المعلومات في تفعيل أكثر لعمل المفتشين والمراقبين، وهذا أثناء اكتشافهم لمكامن الفساد وذلك عن طريق تسهيل الربط الالكتروني للمنظومة الالكترونية للأجهزة الرقابية مع التشكيلات التنفيذية التي تعمل الأجهزة الرقابية على رقابتها مع جميع المستويات التنظيمية التنفيذية، بالإضافة إلى توفيرها قنوات اتصال سريعة وبشكل فعال بين مختلف أقسام المنظومة الرقابية بالشكل الذي يمكنها من تحقيق مهامها، وعليه فان الرقابة الالكترونية تحقق الاستخدام الأمثل والفعال لأنظمة شبكات المعلومات القائمة على الإنترنت بكل ما يعنيه من فحص وتدقيق ومتابعة شاملة وفورية لكل العمليات والأنشطة الإدارية، وذلك لتحديد النقائص والانحرافات وإعطاء التنبيه بشأنها بشكل الكتروني[51].

رابعا: المساهمة في تطوير أداء الموظفين العموميين

ويتحقق ذلك باستخدام الإدارة العمومية لمختلف الوسائل التقنية في أداء مهامها وأنشطتها، في مختلف تعاملاتها مع طالبي الخدمة من جهة أو مع موظفيها من جهة

[49] رانية هدار ، "دور الإدارة الالكترونية في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري "، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، جامعةاحمد دراربة ، ادرار ، الجزائر،العدد 9، جويلية 2016 ، ص 250.

[50] الهاشمي مزهود ، ومصطفى رباحي، "دور الادارة الالكترونية في تكريس الشفافية الإدارية ومكافحة الفساد الإداري والمالي"، مجلة العلوم الانسانية، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة ، 1 المجلد 31 ، العدد 4 ، 11 / 2022 ، ص 189.

[51] رانية هدار، المرجع السابق ، ص189

أخرى، وهذا إيمانا منها بأهمية النشاط الرقابي الإلكتروني في المساعدة على المهام الرقابية في أحسن الظروف، ومن بين أهم الوسائل الالكترونية المستخدمة في هذا المجال، نجد نظام البصمة في الحضور أو انصراف الموظفين، بالإضافة إلى كاميرات المراقبة في المباني العمومية، كما تتم مراقبة العمليات التي ينجزها الموظفين عن طريق جهاز الحاسب الآلي، عن طريق أنظمة مخصصة لذلك، وهذا للتأكد من عدم قيام الموظفين بأي عمليات وإجراءات مشبوهة إضافة إلى وجود كلمة مرور خاصة لكل مستخدمي الحواسب الآلية، والتي لا يمكن فتحه إلا بعد ورود رسالة نصية لهاتف الموظف تحمل رمز التفعيل الخاص[52]

المطلب الثالث: تحديات تطبيق الرقمنة

إن عملية التحول نحو تفعيل الرقمنة ليس بالأمر الهين بل هو في غاية التعقيد لذا يلزم على المنظمات معرفة التحديات التي تواجه عملية التطبيق، إضافة إلى سعيها لتخطي المعوقات التي تحول دون تحقيق العملية بنجاح وسنحاول فيما يلي إيجاز.

الفرع الأول : معوقات تطبيق الرقمنة

تعتبر الرقمنة وليدة الفكر الإداري الحديث، ومحاولة تطويرها على مستوى المنظمة عادة ما يصاحبها عدة صعوبات تحول دون تحقيقها بنجاح، وقد صنفها الباحثون إلى جوانب متعددة كما يلي:

أ : معوقات إدارية وأمنية

تواجه الإدارة في تحولها من الأسلوب التقليدي إلى الإلكتروني الحديث عددا من المعوقات الإدارية والأمنية منها :

1 – المعوقات الإدارية

[52] فاتح بن زيطة ، تقي الدين ناصري، المرجع السابق، ص45 .

توجد الكثير من المعوقات نذكر منها مايلي :

-غياب الإستراتيجية الفعالة .

- غموض المفاهيم والمصطلحات .
- غياب التخطيط والتدريب المناسبين .
- **2**المعوقات الأمنية

تتمثل في:

- خوف المتعاملين مع الإدارات من نجاح إحدى محاولات الاختراق للإدارة التي يتعاملون معها، وأن يمس ذلك الاختراق البيانات الخاصة بهم بالحذف أو التدمير، أو استغلالها في أعمال غير مشروعة أو غير قانونية وهذا ما نص عليه الأمر09_ 04 من قانون مكافحة الجرائم الالكترونية [53].
- الافتقار إلى برمجيات تحكم الرقابة على الاختراقات المتعمدة.
- تشمل تحديات أمن المعلومات نطاقا واسعًا من العناصر، بعضها فني تقني يرتبط بالأنظمة التقنية والبرامج والأجهزة المستخدمة، وبعضها الآخر يرتبط بالأفراد والهيئات الإدارية القائمة على الإدارات الإلكترونية حول العالم .

ب : المعوقات البشرية

إن النقص في الموارد البشرية مع التحول الرقمي الحديث يعد معوقا يعرقل المؤسسات عن ممارستها للتكنولوجيا الحديثة. وتتمثل فيما يلي:

- نقص الخبرات لدى المديرين وندرة تقديم حوافز مادية لهم.
- ضعف الوعي الثقافي بتكنولوجيا المعلومات على المستوى الاجتماعي والتنظيمي.
- قلة برامج التدريب في مجال التقنية الحديثة المتطورة في المنظمات.

---

[53] القانون رقم 04- 09 المؤرخ في 14 شعبان 1430 هـ الموافق لـ 05 أوت المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام و الاتصال و مكافحتها، ج.ر، ج.ج.د.ش، العدد 47، الصادر بتاريخ 25 شعبان 1430، الموافق ل16 أوت 2009.

- ضعف المعرفة الكافية بتقنيات الحاسب الآلي، والرهبة والخوف الذي يمتلكه العاملين بالإدارة عند استخدامه.
- قلة تشجيع المسؤولين للأفراد على التعلم الذاتي للبرامج وتطبيقات الإدارة الالكترونية وتقنية المعلومات.
- قصور نظرة الموظفين والعمال الإداريين في المنظمات إلى المشروعات التقنية والحاسب عامة على رؤية ما تكلفه هذه المشروعات من نفقات، دون النظر إلى إيجابياتها وفوائدها.

1 – مقاومة التغيير

إذ أن إقامة مثل هذا المشروع يحمل في طياته الكثير من المتغيرات على مستوى المنظمات والأقسام والشعب، وإعادة توزيع المهام والصلاحيات مما يستلزم تغييراً في القيادات الإدارية والمراكز الوظيفية وقد يترتب عن ذلك في أغلب الأحيان مقاومة للتغيير من قبل المديرين والموظفين من خلال:

- تنامي شعور بعض المديرين وذوي السلطة بأن هذا التغيير يشكل تهديدًا.
- مقاومة العاملين للتغيير وشعورهم أنه لن يكون لهم مقاعد في الإدارات الجديدة، أو أن حضورهم على الأقل سيكون هامشيا.
- خوف بعض الموظفين وبخاصة القدامى من فشل تجربتهم في التعامل مع كل جديد، كذلك ضعف مهاراتهم اللغوية وخصوصا الانجليزية، مما يؤخر مشروع الإدارة الالكترونية حتى تتمكن المؤسسات من إعادة تأهيل هؤلاء الأفراد أو استبدالهم .
- خوف المتعاملين من أثر السلبيات التقنية الحديثة على مصالحهم وما يترتب عليها من تقليص العمالة وانخفاض الحوافز.

ج : معوقات مالية

وتتمثل فيما يلي:

- قلة الموارد المتاحة لدى الإدارات العليا.
- تكلفة استخدام الشبكة العالمية للانترنت.
- قلة الموارد المالية المخصصة للبنية التحتية اللازمة لتطبيق الإدارة الالكترونية وبخاصة إنشاء الشبكات وتطوير الأجهزة.

- قلة توفير المخصصات المالية التي تحتاج إليها عمليات التدريب والتأهيل من أجل تطبيق الإدارة الالكترونية.
- توجيه التمويل نحو الأمور الأكثر إلحاحا .
- نقص الموارد المالية للمؤسسات.
- ضعف نظام الحوافز المادية للموظفين في العمل الالكتروني.
- عدم القيام بدراسة الجدوى من الناحية الاقتصادية لمتطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية وتجهيزاتها .[54]

الفرع الثاني : التحديات التقنية

وتتمثل التحديات فيما يلي:

- صعوبات ومشكلات تشغيل الحاسب الآلي في بعض البيئات المؤسساتية.
- ندرة وجود مواصفات ومعايير موحدة للأجهزة المستخدمة حتى داخل المؤسسة الواحدة.
- تقادم أجهزة وبرامج الحاسب الآلي المستخدمة في البيئة التعليمية.
- ضعف البنية التحتية لشبكات الاتصال في بعض المناطق ولكثير من المؤسسات.
- ضعف قطاع التقنيات الحديثة في الدول النامية.
- ندرة إتباع الطرق العلمية لتحديد الاحتياجات اللازمة لمختلف الوحدات والتجهيزات للإدارة الالكترونية.
- قلة توافر المبرمجين الفنيين ونقص البرامج بالتحول إلى الإدارة الالكترونية[55].

[54] ايمان عمر ، المرجع السابق، ص ص 451_452.

[55] المرجع نفسه، ص 453.

ملخص الفصل الثاني

بالنظر إلى ما تم التوصل إليه، يتضح أن الرقمنة أسهمت بشكل ملحوظ في تجاوز العديد من الإشكالات المرتبطة بالإدارة التقليدية، بفضل ما تتمتع به من مزايا تسهم في

تحسين وتطوير أداء المرافق العامة وتعزيز مبدأ المساواة، بما يتيح للجمهور الاستفادة منها بسهولة ودون تعقيدات أو تمييز.

وفي السياق ذاته يعد التوقيع الالكتروني من الوسائل الفعالة في مواجهة الفساد، إذ يوفر ضمانا لنزاهة ومصداقية الوثائق والمعاملات الرقمية، حيث يمتاز بعدة خصائص تجعله أداة مهمة في هذا المجال منها التحقق من الهوية الذي يضمن أن الموقع هو الشخص المخول فعلا مما يقلل من احتمالات التزوير، وأيضا سلامة البيانات التي تمنع التعديل الغير مصرح به على الوثائق، حيث يمكن كشف أي تغيير يطرأ عليه فورا.

كما تعد الرقابة الالكترونية من الأدوات الحديثة والفعالة في مكافحة الفساد الإداري ،إذ تتيح للإدارات والمنظمات متابعة الأنشطة والمعاملات بشكل فوري ودائم ،مما يقلل من فرص التلاعب والغش وتشمل تقنيات متقدمة مثل تحليل البيانات الضخمة التي تستخدم لاكتشاف الأنماط غير المعتادة في الأنشطة والمعاملات ،مما يساعد في التعرف على الممارسات المشبوهة والوقاية من الفساد قبل حدوثه .وأنظمة مراقبة البريد الالكتروني والاتصالات التي بدورها تساهم في رصد أي تواصل غير مشروع بين الموظفين وجهات خارجية .

يواجه تطبيق الرقمنة صعوبات معقدة نوعا ما تشمل التحول الالكتروني وتطوير البنية التحتية وإدارة التغيير إضافة إلى معوقات إدارية ،بشرية، أمنية ،مالية وتقنية. أبرزها غياب الاستراتيجيات الفعالة ،نقص التدريب والوعي ،الخوف من التغيير وضعف الموارد المالية والتقنية

خاتمة

ختاما لما سبق ذكره وعلى ضوء ما تم الوصول إليه من خلال هذه الدراسة ،يتضح أن الرقمنة قد ساهمت بشكل ملحوظ في تجاوز العديد من الإشكاليات التي كانت بمثابة عائق لسير العمل في الإدارة التقليدية ، وذلك بفضل الخصائص التي تتمتع بها والتي تدعم تطوير وتسيير المرفق العام، بما يضمن استفادة المواطن منه دون تعقيد.

وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✔ ساعدت الرقمنة بشكل ملحوظ في تجاوز العديد من الإشكالات المرتبطة بالإدارة التقليدية ، بفضل ما تتمتع به من مزايا تسهم في تحسين وتطوير أداء المرافق العامة وتعزيز مبدأ المساواة ،بما يتيح للجمهور الاستفادة منها بسهولة ودون تعقيدات أو تمييز.
- ✔ التوقيع الالكتروني من الوسائل الفعالة في مواجهة الفساد ،إذ يوفر ضمانا لنزاهة ومصداقية الوثائق والمعاملات الرقمية ،حيث يمتاز بعدة خصائص تجعله أداة مهمة في هذا المجال منها التحقق من

الهوية الذي يضمن أن الموقع هو الشخص المخول فعلا مما يقلل من احتمالات التزوير.

- ✔ تساهم الرقمنة في التخفيف من مظاهر الفساد الإداري مثل البيروقراطية والرشوة ،حيث أدى توظيف التقنيات الحديثة في المهام الإدارية إلى تحسين فعالية تقديم الخدمات مما ساهم في تحقيق الإصلاح الإداري والتنمية .
- ✔ يعد اعتماد الرقمنة في الإدارة كخطوة نحو ترسيخ مبادئ الشفافية والمساواة ،من خلال تفعيل الرقابة الالكترونية التي تتيح الكشف عن التجاوزات أو الانحرافات الإدارية وهو ما يعزز ثقة المواطن في الادارة.
- ✔ يؤدي استخدام الرقمنة في تسيير المرافق العامة إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة للجمهور ،من حيث السرعة والدقة وبتكلفة أقل عكس النظام التقليدي ،كما ساهمت التقنيات الرقمية في تقليص الفجوة بين الموظف العمومي والمواطن مما قلل من الحاجة إلى التفاوض أو التواصل المباشر مما يؤدي إلى الحد من الابتزاز أو الإنحراف .

بناء على النتائج يمكن وضع مجموعة من الاقتراحات:

- ✔ إنشاء البنية التحتية التقنية اللازمة للتحول الرقمي من خلال توفير الأجهزة الالكترونية وربط الشبكات وتوفير الانترنت،مما يساهم في تعميم أسلوب الادارة الرقمية وتسهيل استخدام الرقمنة .
- ✔ تأهيل الإطارات البشرية بما يتماشى ومتطلبات الإدارة الرقمية الحديثة .
- ✔ تتيح الرقابة الإلكترونية للإدارات والمنظمات متابعة الأنشطة والمعاملات بشكل فوري ودائم ،مما يقلل من فرص التلاعب والغش .

- ✔ تدريب المواطنين على استخدام تقنيات الإدارة الرقمية من خلال تعزيز الوعي والثقافة القائمة على البيانات القائمة داخل مؤسسات القطاع العام والحكومة بهدف ترسيخ مبادئ الثقة والشفافية .
- ✔ الحرص على توفير السرية في المعاملات الإدارية الالكترونية من خلال تامين نظام المعلومات بشكل كاف، ما يضمن حماية الخصوصية من أي اختراقات أو تجاوزات .

قائمة المصادر

و المراجع

أولا : المصادر

القوانين التنظيمية :

1- المرسوم الرئاسي رقم 06-413 المؤرخ في أول ذي القعدة عام 1427 الموافق ل 22 نوفمبر 2006 يحكم تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها ومكافحة سيرها، ج.ر، ج.ج.د.ش، العدد 74، 23 نوفمبر 2006.

2- القانون رقم 06 - 01 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق ل 20 فبراير سنة 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ج.ر، ج.ج.د.ش، العدد 14 المؤرخ في 08 صفر 1427، الموافق ل 08 مارس 2006.

3- القانون رقم 15- 04 ، المؤرخ 11 ربيع الثاني 1436، الموافق ل 01 فبراير 2015 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، ج.ر، ج.ج.د.ش، العدد 06، الصادر في 20 ربيع الثاني 1436، الموافق ل10 فبراير 2015.

4- القانون رقم 04- 09 المؤرخ في 14 شعبان 1430 هـ الموافق لـ 05 أوت 2009 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام و الاتصال و مكافحتها، ج.ر، ج.ج.د.ش، العدد 47، الصادر بتاريخ 25 شعبان 1430، الموافق ل 16 أوت 2009.

ثانيا: المراجع

1- الكتب :

1 – بيومي حجازي، عبد الفتاح، النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية، ج1، دار الفكر العربي، مصر، 2003 .

2- سعيد يقطين، من النص إلى النص مدخل إلى جماليات الإبداع التفاعلي، ط1، بيروت، المركز الثقافي العربي، د.س.ن.

3- صبحي منال، حناوي محمد، الاستراتيجية الأمنية للحكومة الالكترونية، المؤتمر السادس لجمعية المكتبات و المعلومات حول بيئة العلومات الأم المفاهيم و التشريعات و التطبيقات، الرياض، السعودية، أفريل 2010 .

2-المقالات و المجلات

1- ايتوجي سامية، أطر رقمنة الإدارة العمومية في مشروع الجزائر الالكتروني 2013، مقال منشور في مجلة معارف، جامعة البويرة، الجزائر، العدد 13، جوان 2015.

2- احمد فرج، الرقمنة داخل مؤسسات ام خارجها، المملكة المتحدة: جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، العدد 4، 2009.

3- بن أحمد فاطمة الزهراء، بن أحمد نادية، التحول الرقمي في الجزائر الواقع والتحديات، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة تلمسان، الجزائر، العدد1، 2025.

4- بولاف سامية وغيلاني الطاهر، التوقيع الالكتروني في ظل القانون 15 – 04 ، المجلة الجزائرية للأمن، جانفي 2020 .

5- توفيق إبراهيم حسين ،الاقتصاد السياسي لإصلاح الاقتصاد، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية، القاهرة، 1999.

6- حارش وهيبة، سمير يوسف خوخة ، متطلبات تطبيق الادارة الالكترونية و معوقاتها في الادارة الجزائرية ، مجلة رؤى للدراسات المعرفية و الحضارية ، المجلد7 ، العدد 2 ، جامعة مولود معمري ولاية تيزي وزو، الجزائر ، 2021 .

7- حماد مختار ، تأثير الإدارة الالكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية، جامعة الجزائر ، بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والاعلام،2007

8- سعد الله ليث ، حسين إبراهيم، دور الإدارة الالكترونية في تفعيل مبدا الشفافية ، العدد 08 ،جوان 2017.

9- سفاحلو رشيد، دور رقمنة الإدارة العمومية في الحد من مظاهر الفساد المالي في الجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، مخبر المؤسسات الناشئة، خميس مليانة، جامعة جيلالي بونعامة، الجزائر 2024.

10- عبده نعمان الشريف، الحكومة الالكترونية كإستراتيجية وطرق الإثبات والحماية لمعاملاتها، مجلة معهد العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية العدد التاسع، جويلية 2016.

11- عمر ايمان ، شيخ عتيق ، الصعوبات و التحديات لمواجهة التحول الرقمي في الجزائر ، المجلة الجزائرية للمالية العامة ، المجلد 15 ، العدد 1 ، 2010.

12- فضيلة يسعد ،" القوة الثبوتية للتوقيع الالكتروني في التشريع الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 03، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2019 .

13- مزهود الهاشمي ، و رباحي مصطفى ، دور الادارة الالكترونية في تكريس الشفافية الإدارية ومكافحة الفساد الإداري، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 31، العدد 4، جانفي 2021 .

14- مسعودي يوسف، مدى حجية التوقيع الالكتروني في الإثبات في التشريع على ضوء أحكام القانون15 - 04 مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد 6، العدد 01، جانفي 2017 .

15- هدار رانية ، دور الإدارة الالكترونية في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري والمالي، مجلة العلوم الانسانية، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة ، 1 المجلد 31 ، العدد4، 11 / 2022.

الرسائل الجامعية :

1- بورغداد فاتح ، دور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري في ادارة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف كلية الحقوق والعلوم السياسية ، المسيلة ، الجزائر 2021 .

2-بوسعيود باديس، مؤسسة مكافحة الفساد في الجزائر 2012 – 1999، رسالة والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-الجزائر، التسيير، جامعة الجزائر 3 ، 2012 .

3- ربيع نصيرة، "دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل مبدأ الشفافية"، مجلة الحقوق و العلوم السياسية، جامعة البويرة، العدد 39 ،جوان 2017.

4-عبد الكريم عاشور، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة في و م أ والجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجيستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2019.

5-لكحل رميصاء وقريدة شيماء ، دور الرقمنة في تحسين أداء الخدمة العمومية ، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، في ميدان:العلوم الاقتصاديةو علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2022 – 2023 .

6-بوقلاشي عماد، الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين أداء الإدارة العمومية دراسة حالة وزارة العدل، ماجستير العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010 - 2011.

7-ربيع نصيرة ، "حتمية الرقمنة كالية لتطبيق الإدارة الالكترونية في الجزائر"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أكلي أحمد أولحاج، البويرة، المجلد 6، العدد 3، جانفي 2022.

8-مباركي زهرة ، سورية معطي، الفساد الاداري في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة، 2012-2013 .

الفهرس

شكر وتقدير

قائمة المختصرات

– مقدمة : Erreur ! Signet non défini.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للرقمنة والفساد Erreur ! Signet non défini.

المبحث الأول: ماهية الرقمنة 7

المطلب الأول: مفهوم الرقمنة *7*

الفرع الأول :تعريف الرقمنة 7

الفرع الثاني: تمييز الرقمنة عن المصطلحات المشابهة لها 8

المطلب الثاني: أساسيات حول الرقمنة *11*

الفرع الأول : خصائص الرقمنة 11

الفرع الثاني : مبادئ الرقمنة 13

الفرع الثالث: أهداف الرقمنة 15

المطلب الثالث: متطلبات تطبيق الرقمنة *16*

الفرع الأول: المتطلبات القانونية والتشريعية 16

الفرع الثاني: المتطلبات الإدارية و الأمنية 17

الفرع الثالث : المتطلبات الفنية والبشرية 18

المبحث الثاني: ماهية الفساد الإداري 20

المطلب الأول: مفهوم الفساد الإداري *20*

المطلب الثاني: أسباب الفساد الإداري *21*

الفرع الأول :أسباب بيئية اجتماعية خارجية والتي تنقسم إلى : 22

الفرع الثاني: أسباب بيئية داخلية قانونية 22

المطلب الثالث: أنواع الفساد الإداري *23*

الفرع الاول: الانحرافات التنظيمية 23

الفرع الثاني: الانحرافات السلوكية 24

الفرع الثالث:الانحرافات المالية 24

المطلب الرابع : آليات مكافحة الفساد الإداري ***25***

ملخص الفصل الأول 27

الفصل الثاني : مساهمات الرقمنة في مكافحة الفساد الإداري والتحدبات التي واجهتها **Erreur ! Signet non défini.**

المبحث الأول : الخدمات الإلكترونية و دورها في مكافحة الفساد الإداري . 28

المطلب الأول: الخدمات الإلكترونية في تطوير المرفق العام ***29***

الفرع الأول: تعريف الخدمات الإلكترونية 30

الفرع الثاني : دور الخدمات الإلكترونية في تطوير و تسيير المرفق العام 31

المطلب الثاني: تفعيل الرقمنة لمكافحة الفساد 32

الفرع الأول: من حيث مبدأ المساواة 32

الفرع الثاني : من حيث مبدأ الشفافية . 33

المبحث الثاني : التوقيع و الرقابة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري . 38

المطلب الأول : دور التوقيع الالكتروني في مكافحة الفساد الإداري : ***38***

الفرع الأول : مفهوم التوقيع الالكتروني 38

الفرع الثاني : مساهمة التوقيع الالكتروني في مكافحة الفساد الإداري 41

المطلب الثاني: دور الرقابة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري . ***42***

الفرع الأول: أبرز مزايا التحول الرقمي في دعم الرقابة الالكترونية 42

المطلب الثالث: تحديات تطبيق الرقمنة ***44***

الفرع الأول : معوقات تطبيق الرقمنة 45

الفرع الثاني : التحديات التقنية 47

ملخص الفصل الثاني 49

قائمة المصادر و المراجع 53

ملخص الدراسة 63